

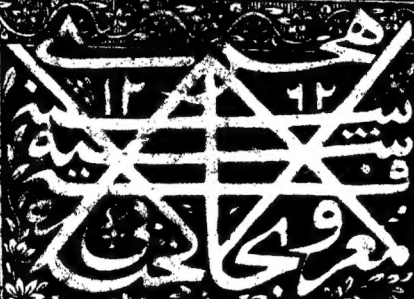




حاجہ حبیبہ حنیفہ  
بہ کاتبہ ختائی صاحبہ  
درود صلی علیہ وسلم

انت وبتى فى الدنيا والاخرة

شكرالك يا من علم الانسان لم يعلم وبيان الاسباب طبع  
الحاشية الى هي مطبوعة لعمارة الامم المتعلمة على منصر المعاني



مكتبة جامعة القاهرة

والبيع للمولى معين الدين الافندي انتبه الى عدم التنا  
قد اقيم بالجمع المذكور في محمد غفر الله عنه

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

مع كذا ما علم من حلية اللزوم والقياس التي يدل عليها وجهه بان العمل المضاعف يدل  
على اتمية العمل في ذاته او على اختياره في هذا المقام من الثبات والذوام لا لانه  
الاول بمقتضى المقابلة على ان ما قبل العمل من انواع الانعام وما بعد العمل من الانعام  
على استمرارية العمل فلا يخفى ان العمل من انعام يدل ومن بعد الاحسان غيبه من انعام  
اختياره في العمل من بين صيغ الاختيار واما الثاني فمرغبة المتكلم مع الغير على صيغة  
التكلم ومصدره كما ذكره في المعقول فلا يشك على علمه ان حادثة مع لما يقتضيه من الاشارة  
الى ان هذا الامر العظيم والمطلب الجسيم مما لا يمكن ان يتولا وحده بل يحتاج الى معاون  
ونصير من غير ظهوره في هذا الاشارة الى ان جميعها ليس يخرج للسان بل في المعنى  
ولا كان ابلغ من هذا في الاما ان اقر ان حادثة نعم اللورد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يجنب به  
من الموارد الثلاثة كما يجعل ما يقطع به فاعلم ان التمكن وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق  
في قوله عليه السلام ان الجماعة تعضل على صلوة الله يسوع وعشرين درهمين صلوة  
الجماعة على الصلوة بالظاهر الباطن صلوة العبد على الصلوة بالظاهر فقط وان خرج  
المضطرب في غير ذلك على احد فاعلم ان العمل على استحقاقه في جميع صفات الكمال الاشارة الى ان هذا  
الاستحقاق من الظهور جسيم لا يحتاج الى الاشارة في الكلام بل بما يذكره من تركه ما يذكره  
على اوجه بمقتضى المقام واللام للادلة على انه يرى للامور في الاقبال ودائسة النتيجة  
الى جنبه على الكمال الحق خالص على ما ينبغي بانه في الحقيقة المتعصبة بالانتماءات في اياتك  
نعمه انما تسمع المعقول في تقديمه في المثال على اختصاره المناسب المقام كما ذكره في المعقول  
لان تقدير العمل كما ينبغي اشد طبعاً بمقتضى المقام على ما هو الامر من تقديمه على العمل

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



ان بعد وشبه التبيان بالشمس الى النجم الثاني ولا بعد استعمال المعاني في بيان  
كان كبرها يستعمل في البرهان الثاني ان يكون بالباء الموحدة بعد المعاني بمعنى لا فاعطو  
ان يكون بالباء المثلث بمعنى القرآن ولا فلا يستعمل في مقابلة المعاني ومطالع الثاني  
من اضاف في شبيهه الى النجم اى الثاني الى المعاني كالمطالع ولا يحسن ما في النجم بربا  
الكلمة من النقص الى النقص والكتاب الى المطالع وذكر البيان والمعاني بربا النجم  
ولا يفسر من اللطافة **فوق** وضرب على نيك محمد يبنى للعقل ان يستعين  
في جميع امور وكل شئونه بحجاب محي حجابته ويتعا وبسأله افاضت على النجم  
لكن لا بد من عمل في وقرب معنوي بين النقص المستفيض والكونا متعلقان  
قاربة التعلق بالملاقاة البين في العوائق البينة ومثله شين باذناس اللذان الحجة  
والشبهة البسمية وكون متعلق بآية العجز ومطالع النقص يكون الملاحة فخصية  
داسا فاحتاج الى سلوك في الاستقامة من جعل على ال متوسطه وحججه  
ووجه متعلق بوجه العجز في بعض من الحق ووجه التعلق في بعض عليه ان  
العجز في متعلق بآية محرابي مع ووجه التعلق في شين بآية لنا وهذا المتوسط  
اشرف على الوحي اعظم منه وارههم من تجميعها صلا الله عليه وسلم فلذا توسل  
ارباب الصلوات في متعلق بآية الصلوة على النبي ولذا لا يعم وتسلوا بالصلوة على  
الان على الصلوة في متعلق بآية الصلوة فان ملازمة الان لا يحسن  
بالحسن في متعلق بآية الصلوة وانما الان الاحكام كدس ملازمة الله على الصلوة  
كالملازمة في كل امر لا يستقامة ثم حصول الامانة كبر وانزل الله في كل الرسل

ان بعد وشبه التبيان بالشمس الى النجم الثاني ولا بعد استعمال المعاني في بيان  
كان كبرها يستعمل في البرهان الثاني ان يكون بالباء الموحدة بعد المعاني بمعنى لا فاعطو  
ان يكون بالباء المثلث بمعنى القرآن ولا فلا يستعمل في مقابلة المعاني ومطالع الثاني  
من اضاف في شبيهه الى النجم اى الثاني الى المعاني كالمطالع ولا يحسن ما في النجم بربا  
الكلمة من النقص الى النقص والكتاب الى المطالع وذكر البيان والمعاني بربا النجم  
ولا يفسر من اللطافة **فوق** وضرب على نيك محمد يبنى للعقل ان يستعين  
في جميع امور وكل شئونه بحجاب محي حجابته ويتعا وبسأله افاضت على النجم  
لكن لا بد من عمل في وقرب معنوي بين النقص المستفيض والكونا متعلقان  
قاربة التعلق بالملاقاة البين في العوائق البينة ومثله شين باذناس اللذان الحجة  
والشبهة البسمية وكون متعلق بآية العجز ومطالع النقص يكون الملاحة فخصية  
داسا فاحتاج الى سلوك في الاستقامة من جعل على ال متوسطه وحججه  
ووجه متعلق بوجه العجز في بعض من الحق ووجه التعلق في بعض عليه ان  
العجز في متعلق بآية محرابي مع ووجه التعلق في شين بآية لنا وهذا المتوسط  
اشرف على الوحي اعظم منه وارههم من تجميعها صلا الله عليه وسلم فلذا توسل  
ارباب الصلوات في متعلق بآية الصلوة على النبي ولذا لا يعم وتسلوا بالصلوة على  
الان على الصلوة في متعلق بآية الصلوة فان ملازمة الان لا يحسن  
بالحسن في متعلق بآية الصلوة وانما الان الاحكام كدس ملازمة الله على الصلوة  
كالملازمة في كل امر لا يستقامة ثم حصول الامانة كبر وانزل الله في كل الرسل

ان بعد وشبه التبيان بالشمس الى النجم الثاني ولا بعد استعمال المعاني في بيان  
كان كبرها يستعمل في البرهان الثاني ان يكون بالباء الموحدة بعد المعاني بمعنى لا فاعطو  
ان يكون بالباء المثلث بمعنى القرآن ولا فلا يستعمل في مقابلة المعاني ومطالع الثاني  
من اضاف في شبيهه الى النجم اى الثاني الى المعاني كالمطالع ولا يحسن ما في النجم بربا  
الكلمة من النقص الى النقص والكتاب الى المطالع وذكر البيان والمعاني بربا النجم  
ولا يفسر من اللطافة **فوق** وضرب على نيك محمد يبنى للعقل ان يستعين  
في جميع امور وكل شئونه بحجاب محي حجابته ويتعا وبسأله افاضت على النجم  
لكن لا بد من عمل في وقرب معنوي بين النقص المستفيض والكونا متعلقان  
قاربة التعلق بالملاقاة البين في العوائق البينة ومثله شين باذناس اللذان الحجة  
والشبهة البسمية وكون متعلق بآية العجز ومطالع النقص يكون الملاحة فخصية  
داسا فاحتاج الى سلوك في الاستقامة من جعل على ال متوسطه وحججه  
ووجه متعلق بوجه العجز في بعض من الحق ووجه التعلق في بعض عليه ان  
العجز في متعلق بآية محرابي مع ووجه التعلق في شين بآية لنا وهذا المتوسط  
اشرف على الوحي اعظم منه وارههم من تجميعها صلا الله عليه وسلم فلذا توسل  
ارباب الصلوات في متعلق بآية الصلوة على النبي ولذا لا يعم وتسلوا بالصلوة على  
الان على الصلوة في متعلق بآية الصلوة فان ملازمة الان لا يحسن  
بالحسن في متعلق بآية الصلوة وانما الان الاحكام كدس ملازمة الله على الصلوة  
كالملازمة في كل امر لا يستقامة ثم حصول الامانة كبر وانزل الله في كل الرسل



لأنه لا بد من الكمال على الشرف والرفعة على ما قيل الله من المبررة وهو ما اتفق على كونه  
والانصاف كان جعلت النبي ما عرفه من الله أو لم يعرف على ما كان الحق فامله غير المستمرة  
ومفصل معنى فعله قبل الكمال العجز أو هو الحق ما يقرب به من الكمال ولا العجز  
العجز لا الحق صرف بما عجز به المفسرين عن ما عرفته من الله والبيان بمنزلة التي عجز عنها منها وقد  
يقال انصافه ولا العجز واليه ما كان في نفسه وما كان لا بد لا يتعارف وصفه بما كان  
التمهيد في ما يتعارف وصفه بغيره بذلك فلا كل العجز أو بعضه يعني في قوله لا يتعارف  
جعل المجزئات ولا كل عجزها للمفسرين ثم معنى قائم المجزئات متعارفها بأصل الوجود  
ان على المجزئات ما بها وأولها وسنماها هو القرآن وإعجازها من أحرار البلاغة  
وطائفتها ولا يجدان يراد بذلك العجز أو لا كل عجزا القرآن ولا انصافه إلى الرسول <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
لا تنافي القرآن إليه وهو معنى تأيده ما أحرار البلاغة إنما أقوى ذلك العجز وما عرفي  
قائما لذلك على الدليل قوله في موضع آخر انصافه من المفسرين وهو ان فعله  
حتى يسبح ثم تترد إلى الحق لا على ذلك في أيديهم وما يطلق على وضع التفسير فيه كما  
في الصحاح وقد كان خلاصه من اللغة للنصارى والليدان وللملأ وهو من أعيان سائر النصارى  
وكانت لغة ان تعرف من أعيان سائر النصارى في موضع من عقده من ولقد انصافه عنه  
سابقا فأحرار نصيب السبق كما مر من السبق والبر غير مع التبرج والفاق على أقران  
فالكلام غير شبيه حاله من الاحكام في التبرج على من سواه من باب انصافه على  
من سبق إلى سائر الليدان واستعمل هؤلاء الألفاظ المستعملة فيهم من غير ان يحمل  
القيمة في الفقرات ويجعل المكتبة في التبرج قوله الله عبيد التفاتوا في قوله

[illegible]



[illegible][illegible][illegible][illegible]

هذا هو الذي ذكره في السلفيات من انما هو من لطائف الفوائد وشرف العلم في هذا الفن  
او راجع من غنى من ولا اعتداده ولا التقا اليه او من غير في هذا الفن وبشرها  
ويرجعها لا يستغال بمباحثه واستخرج لطائفه وقيل المراد من رغبة انما السلف  
المولى الاعظم بما والذين الخلق قولهم وساكن باعناق مطايا تلك الاحاديث  
الطبايع الا بوسع سبل واسع فيه فاق الحصى محج على باطنه والطبايع عن غير القياس  
والعنى ذهب تلك الاحاديث وتخصيص الحقائق بالذكر لان العنى والطبايع وسبل  
الابل انما يظهران فيها عاليا والكلام غفيل تشبها حال ذهاتك الاحاديث حالها  
السائر من على المطايا في الطبايع وسبلان الطبايع باعناها ويحيى ان يصدر تشبه  
الاحاديث السائر عليها في الالهات سبلان استعارة بالكناية ويكن اثبات المطايا لان  
تخصيصا وذكر الاحفاق وسبلان الطبايع عارضا وان يصدر تشبه الاحاديث  
بالمطايا على طريق بحين الداء ويكن ذكر الاحفاق وسبلان الطبايع عارضا  
للتشبيه في رما الاحاد ولا تنها ذكره لان حكمة سالك اقتضاه التبرع سبلان تلك  
الطبايع عارضا من حسم ان انما الاحوال عند الاحاد ولا تنها واعتدائها من حسم  
سبلان عارضا لان ما يخص جميع الطبايع على في هذه الفوائد هذا هو الذي  
من رغبة العباد لا تنفع الاحاد ولا تنها في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال  
فكلما كان رغبة في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال  
بالله وهذا مستغنى عن الوحيين اذ على الله اعلم بالحق والحق على كل من اعلم

هذا هو الذي ذكره في السلفيات من انما هو من لطائف الفوائد وشرف العلم في هذا الفن  
او راجع من غنى من ولا اعتداده ولا التقا اليه او من غير في هذا الفن وبشرها  
ويرجعها لا يستغال بمباحثه واستخرج لطائفه وقيل المراد من رغبة انما السلف  
المولى الاعظم بما والذين الخلق قولهم وساكن باعناق مطايا تلك الاحاديث  
الطبايع الا بوسع سبل واسع فيه فاق الحصى محج على باطنه والطبايع عن غير القياس  
والعنى ذهب تلك الاحاديث وتخصيص الحقائق بالذكر لان العنى والطبايع وسبل  
الابل انما يظهران فيها عاليا والكلام غفيل تشبها حال ذهاتك الاحاديث حالها  
السائر من على المطايا في الطبايع وسبلان الطبايع باعناها ويحيى ان يصدر تشبه  
الاحاديث السائر عليها في الالهات سبلان استعارة بالكناية ويكن اثبات المطايا لان  
تخصيصا وذكر الاحفاق وسبلان الطبايع عارضا وان يصدر تشبه الاحاديث  
بالمطايا على طريق بحين الداء ويكن ذكر الاحفاق وسبلان الطبايع عارضا  
للتشبيه في رما الاحاد ولا تنها ذكره لان حكمة سالك اقتضاه التبرع سبلان تلك  
الطبايع عارضا من حسم ان انما الاحوال عند الاحاد ولا تنها واعتدائها من حسم  
سبلان عارضا لان ما يخص جميع الطبايع على في هذه الفوائد هذا هو الذي  
من رغبة العباد لا تنفع الاحاد ولا تنها في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال  
فكلما كان رغبة في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال فكلما كان رغبة في كل الاحوال  
بالله وهذا مستغنى عن الوحيين اذ على الله اعلم بالحق والحق على كل من اعلم



[illegible]

الافرنیو سائیدو

[illegible][illegible][illegible]

لا يسأل الله عنك في كل يوم  
 أنت ما الذي فعلت في كل يوم  
 لا تسأل الله عنك في كل يوم  
 أنت ما الذي فعلت في كل يوم

والتوبة عليه السلام







[illegible]

لا الاعتقاد لانه للشيء عنه دونه فبما بان الالوهية مختص في كذا ذكر كماله على وجه لا يرد  
ان يكون من الشاكر حتى يصل شكره الى الله تعالى فيكون هو الشاكر بل هو ان يكون من غير ما يعلم  
او اخباره ولا يشكر ان يحسن الالوهية ان يكون الشكر هو هذا المطلق كما يطلع عليه من الاحتجاج  
بغير معنى الالوهية مختص فيه جزاءه بالامر ان يكون هناك شكر ان الله تعالى يقول الفصل الفصل  
المطلع والامر المطلق عليه من الاعتقاد وابناء لهوا الشكر من عن كماله لا يجب علم كماله  
شكره اقول نعم ذلك هو المكان الظاهر من التعريف هو النسبة بين المؤمنين وبين الله تعالى  
ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحق والشكر <sup>فمن</sup> فخرج ما يطلع من التعريف على ما  
انما يطلع من هذا الظاهر على معنى اخر هو قاعدة التعليل <sup>فمن</sup> فخرج ما يطلع من التعريف على ما  
الوجه اى بالذات لانه المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين معنى الوجه الذاتي وصفا  
جميع الحاد كانه يلزم من قطع الى استيعاب امره ليعتق الجميع صفات الكمال اما الوجه الذاتي فلا  
يستتبع سائر صفات الكمال فخرج بعض المتخصصين بعضها عليه والتحقق انه يمكن تفرع الكمال  
وابا استحقاق جميع الحاد من زلات من جميع صفات الكمال لان كل كمال يستحق ان يمدح عليه  
فلو شك الحال عن البنية له سبحانه لا يمكن مستحق العمل على هذا الكمال وان كان مستحقا للجميع  
واما وجه استيعاب امره ليعتق الجميع صفات الكمال دلالات عليها قوله تعالى استحقاق الصفات  
ضمير اطلاق هذا لا يعرفه هذا المعنى انما انه استحقاقا من وجهين من اطلاق هذا كماله  
فهم هذا الصفة منه واولئك فهم الذين عداكم سوى شهر صفة العطف عن اطلاق  
فهم هذا الصفة منه لا فهم من العمل ولا لا فهم صفات الكمال من كماله كما فهم من صفات الكمال  
الشؤون عن وجهه الا ان الشاهد ان صفات الكمال لا يعيد من اطلاق اسمون على الامران

[illegible]

دری است که به عنوان «تلاش برای زندگی»

[illegible]

۱۵

[illegible]

والنوع في حق الامم الخلفه وانما















*[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]*

[illegible][illegible][illegible]

فليت سلمه ولا مشهوره يستغنى عما عثر فيها فليقر ان القرآن مجزى قال  
ان اراد معنى نفس عجز القرآن فالجواب مستبعد كون الاعجاز معلوما ذكره في الكلام  
حيث بحث عن كون القرآن مجزى للسبب وان اراد معنى ان اعجازه كما ان اعجازه  
لا في السلافة عجزا ولا في السلافة ولا في السلافة لان ذلك ليس بما يذكر  
في عز الكلام فيجب البلي في ما يذكر في بعض كتب هذا الفن لا ما هو اراد معنى ان  
الاعجاز انما في السلافة عجزا في اصل السلافة وهذا لا يقتضي عن النصيب لان  
يقين بانه في اهل مراتبها وذلك انما يحصل لمعرب السلافة كما يذكر في عز الكلام فليست  
ولو جعلت في تلكه متعلقا بغيره فيمكن المعنى المعنى المتعلق بغيره فليس ما راجع  
انما تحصل بعد العجز انما لا سكال فان قلت سبحي ان النصيب الاعلى وما راجع في كلامها  
هذا الاعجاز ومن تعلم ان القرآن واقع في هذا الاعجاز ولما ان كراهه والنصيب الاعلى في كل  
وان بعض الايات اعلى طبقة من بعض فكيف يستغنى في اهل مراتبها ذلك المراد بان  
مراتبها اذ ايام الطيف الاعلى وما راجع منه وهو هذا الاعجاز على وشبهه وهو الاعجاز  
او الاستعارة بالكتابة كما سبحي ان يشبه شئ بشئ في النفس فيك عجزا كما في سوس  
المشبه والاستعارة التخييلية بل يشبه شئ من لوازم المشبه به ولا يعلم ان  
لفظه معنيان بعيدا قريب براد البعيد والقرين ان يذرى شئ بلا المشبه به وذكره  
وحين الاول ان يشبه النصيب الاعلى بالاشياء النجسة كالسائر في كل الاشياء  
استعارة بالكتابة والاشياء استعارة تخيلية وذكر الوجه اتمام فان الوجه يستعمل في  
النصيب الاعلى المعنى وهو المعنى القريب والطريق وهو البعيد واريد هنا

سنة قال العجز عن كون علم القرآن مستغنى عما عثر فيها فليقر ان القرآن مجزى قال  
ان اراد معنى نفس عجز القرآن فالجواب مستبعد كون الاعجاز معلوما ذكره في الكلام  
حيث بحث عن كون القرآن مجزى للسبب وان اراد معنى ان اعجازه كما ان اعجازه  
لا في السلافة عجزا ولا في السلافة ولا في السلافة لان ذلك ليس بما يذكر  
في عز الكلام فيجب البلي في ما يذكر في بعض كتب هذا الفن لا ما هو اراد معنى ان  
الاعجاز انما في السلافة عجزا في اصل السلافة وهذا لا يقتضي عن النصيب لان  
يقين بانه في اهل مراتبها وذلك انما يحصل لمعرب السلافة كما يذكر في عز الكلام فليست  
ولو جعلت في تلكه متعلقا بغيره فيمكن المعنى المعنى المتعلق بغيره فليس ما راجع  
انما تحصل بعد العجز انما لا سكال فان قلت سبحي ان النصيب الاعلى وما راجع في كلامها  
هذا الاعجاز ومن تعلم ان القرآن واقع في هذا الاعجاز ولما ان كراهه والنصيب الاعلى في كل  
وان بعض الايات اعلى طبقة من بعض فكيف يستغنى في اهل مراتبها ذلك المراد بان  
مراتبها اذ ايام الطيف الاعلى وما راجع منه وهو هذا الاعجاز على وشبهه وهو الاعجاز  
او الاستعارة بالكتابة كما سبحي ان يشبه شئ بشئ في النفس فيك عجزا كما في سوس  
المشبه والاستعارة التخييلية بل يشبه شئ من لوازم المشبه به ولا يعلم ان  
لفظه معنيان بعيدا قريب براد البعيد والقرين ان يذرى شئ بلا المشبه به وذكره  
وحين الاول ان يشبه النصيب الاعلى بالاشياء النجسة كالسائر في كل الاشياء  
استعارة بالكتابة والاشياء استعارة تخيلية وذكر الوجه اتمام فان الوجه يستعمل في  
النصيب الاعلى المعنى وهو المعنى القريب والطريق وهو البعيد واريد هنا

فان قيل في قوله تعالى ان يشبه شئ بشئ في النفس فيك عجزا كما في سوس  
المشبه والاستعارة التخييلية بل يشبه شئ من لوازم المشبه به ولا يعلم ان  
لفظه معنيان بعيدا قريب براد البعيد والقرين ان يذرى شئ بلا المشبه به وذكره  
وحين الاول ان يشبه النصيب الاعلى بالاشياء النجسة كالسائر في كل الاشياء  
استعارة بالكتابة والاشياء استعارة تخيلية وذكر الوجه اتمام فان الوجه يستعمل في  
النصيب الاعلى المعنى وهو المعنى القريب والطريق وهو البعيد واريد هنا



[illegible][illegible]













فقد كان من شأنه ان يجمع بين العلم والادب في كتابه  
 وهو كتابه في بيان ما هو العلم وما هو الادب  
 وقد كان من شأنه ان يجمع بين العلم والادب في كتابه  
 وهو كتابه في بيان ما هو العلم وما هو الادب

العلم الذي هو معاني فطرية ليس بها قول ولا انفعال بل هو العلم بالواقع والذات والشيء  
 المحسوس وفي بعض النسخ ان العلم هو العلم بالواقع والذات والشيء المحسوس  
 بمعنى النفع على اقل قول والعرف بين مقدم العلم ومقدمة الكتاب هو مقدم  
 العلم ليقول على معاني فطرية لان الشرح في العلم انما يتوقف على ما هو حقيقة واما على  
 العاطفة الاله عليها فلا وما نرى من التوقف فانما هو بحكم العادة لا بحكم الحقيقة  
 لتيسر فهم المعاني من غير انظار ولا محجج الماهية اصلا واما مقدمة الكتاب فالعاطفة  
 محسوسة هي طائفة من الكلام او فالتعبدتان متباينتان لا يصدق احدكما  
 على الآخر اصلا وما يتوهم من طرح في الشرح في بعض مقدم الكتاب اسلوبه وتوقف  
 عليها المقصود الا ان النسبة بينهما التعميم والمخصص مطلقا توهم سابقا فانه  
 لما خرج مقدم الكتاب ليعلم ما هو معلوم انما اليك موقوف عليها بالحقيقة فالمراد بالوقف  
 التوقف العادى او المراد انه يتوقف على ما به انهم لو اكتب ان مقدم العلم هو العلم  
 للذات على المعاني التي يتوقف عليها الشرح وحمل التوقف للمعاني وتفسيرها على  
 التوقف العادى كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجهه لان مقدمة الكتاب اذا  
 جعلت مائلا على مقدم العلم بالمعنى المشتمل على فصدف مقدمة العلم بالمعنى  
 المدفوع الى العاطفة ومقدمة الكتاب على شئ واحد واذا اقبلت عنه ولم يذكر شئ  
 منه فيها فصدف مقدمة الكتاب بدون مقدم العلم بمعنى العاطفة والعكس في مقدم  
 العاطفة مقدم العلم ليعلم امام المقصود فالقديم امامه مقدمة الكتاب  
 دون مقدم العلم والذي ليعلم امامه ما يدل على مقدم العلم هو مقدمه العلم

ان مقدم العلم هو مقدمه العلم  
 لان مقدم العلم هو مقدمه العلم  
 لان مقدم العلم هو مقدمه العلم  
 لان مقدم العلم هو مقدمه العلم

فقد كان من شأنه ان يجمع بين العلم والادب في كتابه  
 وهو كتابه في بيان ما هو العلم وما هو الادب  
 وقد كان من شأنه ان يجمع بين العلم والادب في كتابه  
 وهو كتابه في بيان ما هو العلم وما هو الادب

قوله فاما اذا جعلت مقدمة الكتاب مستقلة على  
 ما يدل على مقدمه العلم وعلى غير الظاهر المخرج يصدق مقدم الكتاب بل دون  
 مقدمه العلم والعكس كذلك مقدم المخرج مقدم الكتاب فصدق على الجميع مقدم  
 للكتاب دون مقدمه العلم وعلى البعض مقدم العلم دون مقدمه الكتاب  
 للعلم لان جعل مقدمه الكتاب اجزاء مستقلة كما بين كل الطائفة المذكورة وبذلك يصح  
 فيصدق على البعض المقدمان والحاصل ان هنا مقادير مقدم العلم والظاهر  
 دالة عليها ومقدمة الكتاب ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقادير  
 هي الثبائين للادام لان يرتكز على التفاضل وبين الفاظ مقدمة العلم فصدق  
 الكتاب هي المعنى من وجه وكذا بين مقدمه العلم ومعاني مقدمة الكتاب  
 بوصفها للمفرد الخ ان يحكم للفرد والكلام على ظاهره خارج بصرا لا لفظا اعني  
 المركب الناقص مع ان الفصاحة تصفها جميع الاغراض لا يخصها بعض  
 دون بعض فلا بد من تأويل في المفرد والكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار  
 البعض التأويل في الكلام جملة على المعنى غير معقباته بالمعنى واختار في  
 في المفرد جملة على المعنى غير معقباته بالكلام وتخرج على الاول بانه كلام  
 في المفرد اطلاقا على ما يعاين بمقابله فاذا قيل بالمراد به المعنى كالمعنى  
 والجميع ورايه ما ليس في احد منها وبالمعنى اياه ما ليس في احد في الكلام  
 ذلك بل لما يطلق على المعنى لا صيغة اي المركب التام او المعنى اي اللفظ مطلقا  
 وحققة الامر لا يرجع الى الحكم بظن على المركب الناقص المعنى لا المصنف

قوله فاما اذا جعلت مقدمة الكتاب مستقلة على

قوله فاما اذا جعلت مقدمة الكتاب مستقلة على

قوله فاما اذا جعلت مقدمة الكتاب مستقلة على  
 ما يدل على مقدمه العلم وعلى غير الظاهر المخرج يصدق مقدم الكتاب بل دون  
 مقدمه العلم والعكس كذلك مقدم المخرج مقدم الكتاب فصدق على الجميع مقدم  
 للكتاب دون مقدمه العلم وعلى البعض مقدم العلم دون مقدمه الكتاب  
 للعلم لان جعل مقدمه الكتاب اجزاء مستقلة كما بين كل الطائفة المذكورة وبذلك يصح  
 فيصدق على البعض المقدمان والحاصل ان هنا مقادير مقدم العلم والظاهر  
 دالة عليها ومقدمة الكتاب ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقادير  
 هي الثبائين للادام لان يرتكز على التفاضل وبين الفاظ مقدمة العلم فصدق  
 الكتاب هي المعنى من وجه وكذا بين مقدمه العلم ومعاني مقدمة الكتاب  
 بوصفها للمفرد الخ ان يحكم للفرد والكلام على ظاهره خارج بصرا لا لفظا اعني  
 المركب الناقص مع ان الفصاحة تصفها جميع الاغراض لا يخصها بعض  
 دون بعض فلا بد من تأويل في المفرد والكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار  
 البعض التأويل في الكلام جملة على المعنى غير معقباته بالمعنى واختار في  
 في المفرد جملة على المعنى غير معقباته بالكلام وتخرج على الاول بانه كلام  
 في المفرد اطلاقا على ما يعاين بمقابله فاذا قيل بالمراد به المعنى كالمعنى  
 والجميع ورايه ما ليس في احد منها وبالمعنى اياه ما ليس في احد في الكلام  
 ذلك بل لما يطلق على المعنى لا صيغة اي المركب التام او المعنى اي اللفظ مطلقا  
 وحققة الامر لا يرجع الى الحكم بظن على المركب الناقص المعنى لا المصنف

الفصح فان اطلقوا عليه الكلام الفصح والحى ما اخاره البصر وان اطلقوا عليه  
 المفرد الفصح والحى ما اخاره وتفرغهم فصاحته للمفرد بالخصوص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس ويشهد الى ان الحى هو الاول لانه لا يشك انه وجد  
 في المركب الناصب تناو الكلمات وضعف التالف والتعبد اعطيا او معنيين اقول  
 هذا المركب داخل في المفرد كما اخاره روح ينبغي ان يكون فيه صياحه استعماله على  
 هذه الامور الخلة بالعضامة لانه يصدر عليه انه خاص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس والزام كونه صياحا لا يلبق بحال العاقل فاذا لم يكن  
 فصياحا يكون تعريفه بفضامة المفرد غير صالح فلا بد ان ياد فيه انخلص عن  
 هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذا الكلام انما تغل بالعضامة في  
 الكلام دون المفرد غير صحيح لان الظاهر انما تغل بالعضامة مطلقا وذكرها  
 في تعريف فضامة الكلام دون المفرد بناء على انها توجد في الكلام فقط  
 في المفرد على ما اخاره لزم ان يذكر تعريف فضامة ايضا يصير مانعا كما ذكرنا  
 وما يؤيد ما ذكرناه لو كان مركب من الموصوف والصفة مستملا على تناو الكلمات  
 يمكن فصياحه على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو اعتبر فيه اسباب حتى صار كلاما  
 لزم ان ينقلب غير صحيح مع انه لو رزق ولو نقص فيه حكمه فضلا عن الحق ولا يخفى  
 شناعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب نقص القول في غاية الفضامة لزم ان لا يكون  
 فصياحا بدان كان فصياحا قبل انضمام هذا اللفظ الفصح هو ايضا شنيع حتى نرى وهو انهم  
 فعلوا المفرد بلا بدال من لفظه على غير معناه فبيننا لا اعلام المركب مخروق وهو مشاك

في الكلام على ما ذكرنا من ان اول ما اخاره في الكلام  
 الفصح فان اطلقوا عليه الكلام الفصح والحى ما اخاره البصر وان اطلقوا عليه  
 المفرد الفصح والحى ما اخاره وتفرغهم فصاحته للمفرد بالخصوص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس ويشهد الى ان الحى هو الاول لانه لا يشك انه وجد  
 في المركب الناصب تناو الكلمات وضعف التالف والتعبد اعطيا او معنيين اقول  
 هذا المركب داخل في المفرد كما اخاره روح ينبغي ان يكون فيه صياحه استعماله على  
 هذه الامور الخلة بالعضامة لانه يصدر عليه انه خاص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس والزام كونه صياحا لا يلبق بحال العاقل فاذا لم يكن  
 فصياحا يكون تعريفه بفضامة المفرد غير صالح فلا بد ان ياد فيه انخلص عن  
 هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذا الكلام انما تغل بالعضامة في  
 الكلام دون المفرد غير صحيح لان الظاهر انما تغل بالعضامة مطلقا وذكرها  
 في تعريف فضامة الكلام دون المفرد بناء على انها توجد في الكلام فقط  
 في المفرد على ما اخاره لزم ان يذكر تعريف فضامة ايضا يصير مانعا كما ذكرنا  
 وما يؤيد ما ذكرناه لو كان مركب من الموصوف والصفة مستملا على تناو الكلمات  
 يمكن فصياحه على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو اعتبر فيه اسباب حتى صار كلاما  
 لزم ان ينقلب غير صحيح مع انه لو رزق ولو نقص فيه حكمه فضلا عن الحق ولا يخفى  
 شناعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب نقص القول في غاية الفضامة لزم ان لا يكون  
 فصياحا بدان كان فصياحا قبل انضمام هذا اللفظ الفصح هو ايضا شنيع حتى نرى وهو انهم  
 فعلوا المفرد بلا بدال من لفظه على غير معناه فبيننا لا اعلام المركب مخروق وهو مشاك

في الكلام على ما ذكرنا من ان اول ما اخاره في الكلام  
 الفصح فان اطلقوا عليه الكلام الفصح والحى ما اخاره البصر وان اطلقوا عليه  
 المفرد الفصح والحى ما اخاره وتفرغهم فصاحته للمفرد بالخصوص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس ويشهد الى ان الحى هو الاول لانه لا يشك انه وجد  
 في المركب الناصب تناو الكلمات وضعف التالف والتعبد اعطيا او معنيين اقول  
 هذا المركب داخل في المفرد كما اخاره روح ينبغي ان يكون فيه صياحه استعماله على  
 هذه الامور الخلة بالعضامة لانه يصدر عليه انه خاص عن الغرابية وما فر  
 الحروف ومخالفة القياس والزام كونه صياحا لا يلبق بحال العاقل فاذا لم يكن  
 فصياحا يكون تعريفه بفضامة المفرد غير صالح فلا بد ان ياد فيه انخلص عن  
 هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذا الكلام انما تغل بالعضامة في  
 الكلام دون المفرد غير صحيح لان الظاهر انما تغل بالعضامة مطلقا وذكرها  
 في تعريف فضامة الكلام دون المفرد بناء على انها توجد في الكلام فقط  
 في المفرد على ما اخاره لزم ان يذكر تعريف فضامة ايضا يصير مانعا كما ذكرنا  
 وما يؤيد ما ذكرناه لو كان مركب من الموصوف والصفة مستملا على تناو الكلمات  
 يمكن فصياحه على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو اعتبر فيه اسباب حتى صار كلاما  
 لزم ان ينقلب غير صحيح مع انه لو رزق ولو نقص فيه حكمه فضلا عن الحق ولا يخفى  
 شناعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب نقص القول في غاية الفضامة لزم ان لا يكون  
 فصياحا بدان كان فصياحا قبل انضمام هذا اللفظ الفصح هو ايضا شنيع حتى نرى وهو انهم  
 فعلوا المفرد بلا بدال من لفظه على غير معناه فبيننا لا اعلام المركب مخروق وهو مشاك



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰









[illegible][illegible]



ان يكون للمعتبر **فرضا** الكلام اشتداد بعبارة الحكماء مع وجوب اشتداد اشتداد التنازع ووجوب  
الاعتناء وهو عكس كل القصص ولان نزول عن ذلك فلا يقل ان يصدق التعريف  
على صدره لا وجوب التنازع من اشتداد **فرضا** الحكماء ولذا قال رحمه الله ان يكون الكلام  
المشتغل على تناو الحكماء **الذي الغير الضميمة** فيصيح لان هذا كلامه لينة سواء اقتصر  
على ان لا يصل **حرج** الذي **الغير الضميمة** فيصيح اليه حيث التزل لان الازام على الاول ان  
يكون هذا الكلام هو الضميمة لا غير **على الثاني** ان يكون فيصيح وان كان غير ايضا فيصيح  
فكون فيصيح قد رشتك بينهما **باب** على تقدير كل منهما اما قد روج ههنا اولي مما هو  
في التخرج انه يلزم ان يكون الكلام المشتغل على الكلمات **الغير الضميمة** متناوكة كانت او لا  
فيصيح **لا** انما لا ينفرد على تقدير التزل وان كان يمكن توجيهه بانه اراد ان يكون  
غاية من اذ هذا القول فذكر **لاح** يصدق التعريف على صنفين من الكلام **لا** يصح  
المعرف على شئ منهما **المصلي** هذا النصوبى الكلام على التزل **الملك** خبير  
بان الاعتناء في عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرفة **الترتبة** في صدق على  
المعرف وعلى غيره ولان كان الغرض الاعتناء عليه **الترتبة** ولان **الترتبة** في صدق على  
فان قلت اذا **مثل** التنازع **القصا** كابر عليه **الترتبة** في صدق على ههنا **الترتبة** بطل  
التنازع **حرج** **لاح** اولي قلت **لا** فيقتل على مثل ذلك في **الترتبة** فانه يمكن  
في صدق التعريف صدق على غير المعرفة سيما اذا كان صادقا على **الترتبة** فقط دون شئ من  
افراد المعرفة كما في ما نحن فيه **على تقدير الاعتناء** **لا** **الترتبة** على تقدير التزل  
يصدق التعريف على صنفين من الكلام ليس شئ منهما من **الترتبة** **الترتبة**

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اولیٰ بنی

فقد وردت في نسخة المخطوطات  
في نسخة المخطوطات  
في نسخة المخطوطات

وحديث الادوية انما يستعمل في الغلبة قال في حكايا وبيع العشاء الداشي من مذكر العريف  
عليه فقط دون الداشي من مذكر الاخر كما في في الحاشية قوله المشهور بين الجرحين لا يدر  
الضعف بخبره في غير المشهور من الاصل اقبل الذكر على الوجه المذكور في نحو ضرب غلامه  
زيد اوجب الضعف وان جرح البصر كالاضحية ابن جنى قوله لفظا ومعنى وحكما الذكر  
اللفظ ان يكون لفظا عليه مصر حافل الضمير سواء كان مذكورا لفظا ومعنى نحو ضرب  
غلامه فان زيد اقبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا  
وان كان مذكورا اقبل ضميره ومعنى ذلك ما ذكره معنى لعل لان رتبة القابل التقدم على المعقول  
والذكر المعقول ان يكون مصرحاً به لكن يكون هناك ما يقتضيه ذكره معنى ككون رتبة القابل  
التقدم نحو ضرب غلامه فان ذلك يقتضى كون زيد مذكورا اقبل الضمير معنى وكذا كون  
رتبة المعقول الاول التقدم على الثاني نحو اعطيت هـ هـ وبرا وكفى الكلام لسانك والوجه  
قوله فقال اعطاهما وذلك بقدرى فان الفعل منى لم يحدده وكما سطر ام الكتاب المذكور  
استلزاما وتبانيا لفظا وتفاوتا في اى الموش فان الكلام السابق في بيان الميزات وانه  
يدل على الموش اوبعدا لفظا تعالى حتى توارت بالحجاب الحاشية فان ذكر العشاء  
سابقا يدل على التمسك بخلاف ما اوجب كون مذكورا معنى والذكر الحكيم لا يكون  
مصرحاً به ولا يكون شئ من ميثاق الكلام واسياقه مقتضيا للذكر ومعنى لان حكمه  
لواضع بان مفسر الضمير ما يصلح له حاله بلزم ان يقتضيه مقتضيه ذكره حكما او ذاك  
لانها انما اختلف مقتضى حكم الواضع لا غرض نحو بيانها في وضع المضمض موضع  
الظهور فالوجه لغيره من مقدم حكما انما كان للحدث لعله ذكره ثانيا

[illegible]

فظهر من ذكر ان قولنا معنى محكما متعلق بالذكر وبان لا فساد ولا انقطاع  
متعلق بالانقطاع بمعنى كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم الضمير على ذكر المرجع فيكون بيانا  
لانما هي اي تقدم الضمير على ذكر المرجع واما المرجع عنه لفظي معنوي  
وحكمي والمثلثي جليها انما تقدم المرجع ولا مرفيه سهل فان احدا  
يعلمون بالقياس ان الاخر وما وقع في الشرح من الاضمار على اللفظ والمعنى دون  
ذكر الحكم فبقي على انه اراد بالمفهوم ما ينشأ من الحكم لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ  
حكما كان لا يوجب قول الوكوف في الوردى للحال انه على كونها المعطف على المستكن  
في امدها من الفصل فيكون المعنى هو الوردى لوجوه احد اهل الجارية نقل  
لمنه وحدا فان قوله وحدا في مقابلة قوله والوردى بمعنى وقد جعل احلا وفيه اللوم  
الذي قول بالمدح فينبغي ان يكون قوله والوردى معنى ايضا احلا وفيه المدح وقيل  
للتطبيق بين المقابلين والاشارة الى انه على تقدير المعطف يكون المدح الوردى جازم  
لمدح الشاكر وموقوف عليه ولا ينبغي ان يفسر في بيان المدح بالنسبة الى ما اذا  
لو يداء الكلام على التوقف كما في تقدير الحالبه والاشارة الى انه يلزم على تقدير المعطف  
استدراك قوله معنى فانه لا ينبغي فيه فائدة بعد مبتدأه والاربع انه يلزم على  
تقدير المعطف اتحاد الشرط والجزاء فالمتعلق على الجزاء جازم على جازم كالمعطوف  
عليه ومعلوم ان المعطف عليه عين شرط وما على تقدير الحالبه فالشرط هو  
الشاعر مطلقا والجزء من تقدير الحالك الذي يمكن وضعه لاجل بيان اللعبة ذلك على  
تراسه من غير من حد وانما معنى حلكي وان يستعمل المعطف ولا اثر للتعليل في الشرط فيجوز ان يكون

فظهر من ذكر ان قولنا معنى محكما متعلق بالذكر وبان لا فساد ولا انقطاع  
متعلق بالانقطاع بمعنى كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم الضمير على ذكر المرجع فيكون بيانا  
لانما هي اي تقدم الضمير على ذكر المرجع واما المرجع عنه لفظي معنوي  
وحكمي والمثلثي جليها انما تقدم المرجع ولا مرفيه سهل فان احدا  
يعلمون بالقياس ان الاخر وما وقع في الشرح من الاضمار على اللفظ والمعنى دون  
ذكر الحكم فبقي على انه اراد بالمفهوم ما ينشأ من الحكم لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ  
حكما كان لا يوجب قول الوكوف في الوردى للحال انه على كونها المعطف على المستكن  
في امدها من الفصل فيكون المعنى هو الوردى لوجوه احد اهل الجارية نقل  
لمنه وحدا فان قوله وحدا في مقابلة قوله والوردى بمعنى وقد جعل احلا وفيه اللوم  
الذي قول بالمدح فينبغي ان يكون قوله والوردى معنى ايضا احلا وفيه المدح وقيل  
للتطبيق بين المقابلين والاشارة الى انه على تقدير المعطف يكون المدح الوردى جازم  
لمدح الشاكر وموقوف عليه ولا ينبغي ان يفسر في بيان المدح بالنسبة الى ما اذا  
لو يداء الكلام على التوقف كما في تقدير الحالبه والاشارة الى انه يلزم على تقدير المعطف  
استدراك قوله معنى فانه لا ينبغي فيه فائدة بعد مبتدأه والاربع انه يلزم على  
تقدير المعطف اتحاد الشرط والجزاء فالمتعلق على الجزاء جازم على جازم كالمعطوف  
عليه ومعلوم ان المعطف عليه عين شرط وما على تقدير الحالبه فالشرط هو  
الشاعر مطلقا والجزء من تقدير الحالك الذي يمكن وضعه لاجل بيان اللعبة ذلك على  
تراسه من غير من حد وانما معنى حلكي وان يستعمل المعطف ولا اثر للتعليل في الشرط فيجوز ان يكون

[illegible]

**قول** ثم مقابلة للروح بالروح وجباية نعمتها بانه اشار بذلك الى ان ذمة لا ينبغي ان يحظر  
 ببال عاقل ودوع سبيل التطهير والتعليق بل ودعا داع فانما يغرس نومه دون ذمة  
 وفي استعمال حتى الدلالة على الكلية وذلك في الحاشية **عنه** الدلالة على هي فواتس  
 الحاشية لطاقة حيث اشار الى انه يضيء صمد ولا ينطق لسانه بما يدل على الكلية **التي**  
 وان كان فيه لطافة ايضا كان تعليق توحده بالروح على همه للتعليق بالروح لغاية  
 الكلية للشيء عليها اللفظ السابق **فلي** فانظر كل المتساوي ان فيه تناوفا كاملا ولا يلزم ان  
 لا يكون تناوفا اكمل منه لبيان ما سبق **المتساوي** دون التناهي لان يكون المتساويين حيا  
 للتناهي والجملة والجملة ما اكمل حتى يلزم عدم مضاعفة نفس بنفسه مع وقوع التعاكس  
 بل اللازم ان اجتماع الامرين سبب للتناهي القوي الكامل ويجوز ان لا يكون واعترافهما  
 للتناهي واصل ايضا **فتم** فانظر كل التناهي اشارة الى ان التناهي ههنا بمعنى الغيرة والجميع  
 الاصطلاح حتى يلزم ما ذكره وقائمة التعابير عنها الدلالة على التكامل لان الفعل اذا  
 مشارك فيه الغايلان **يجي** كاملا **فلي** قبل ذكر ضعف اللفظ يعني عند ذكر التعبد **الضعف**  
 لا يكون **الضعف** اللفظ الخالص عن الضعف وجباية الخلو عنه واعلم ان الخلو  
 اعترض بان ذكر الامر من الضعف والتعبد اللفظي يعني عن الاخر اما اغناء  
 الضعف فلما سبق واما اغناء التعبد فلانه لازم للضعف لان التناهي الخلو  
 الغافن **او** **جسيرة** والغفم **لحال** والخلوص عن الامر وجباية الخلو عن الملزم  
 فان قصد جع اعراضه **او** **هيس** الاقتصار على بعض التساوي وان  
 كان الاقتصار بتمامه على ما ذكره لا يدفع التساوي بتمامه لانه يرفع اغناء ذكر الضعف

[illegible]

الشيخ علي قاري  
الشيخ في صفات  
جابر بن عبد الله  
عبد الله بن جابر  
الحكومة  
المنظرة

[illegible]



قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا

قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا

طلبا للبعد الذي هو راد من الذي واسم من الشئ سوف لا يتقام وملاك ذلك  
 واستر في حقه لا لئلا يسهل على السبيل على موضع وهو الاستقبال وان جعلت  
 على وجه التأكيد فاللطافة باختيار اختيار العبارة للدلالة على الاستقبال وضعا  
 ومن باب صراحة البعد الى الدار والقصر الى الدورات الى ان هل يعلق غرض بطل البعد  
 فالباشق لا يطلب لانه بعد عنه بحاله لا كيف يطلبه بل يطلبه لانه مكانه وطلب  
 الطمانينة قرب ذات الحبيب لا قرب مكانه قوله هو الصحيح لانه ثبت عند النقل  
 الصحيح ولما كان الصحيح عند في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني على الرفع وقوله  
 لكنه لخطا كانه اراد بالخطا ما يصح خطأ ويكون في حكمه عند البلاء ولا فله  
 وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه يستعمل الجوز في مطلق خطا العين والوجه  
 مجاز استعمال القيد في المطلق ثم كنى بالمطلق عن الشره قوله لطيف صيغة التثنية  
 من طلب بطا وبخا عمية كالتحسين في صيغة التثنية من طلب بطا وبخا عمية  
 قبل الظاهر من كلام الشيخ من اجل الباء مجازا عن لازمه وهو خطا العين وجعل سك  
 للموضع مجازا عن سببه وهو الحزن ولا وجه انه لاحياء الى الغرض في سبك لا يخ  
 بل ما ذكره نفع الغرض وبيان السبب الامم قوله وللغرض ههنا كلام واسد  
 وهو ما ذكره في معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان لا يمان بغرض المطلوب  
 وخلاف الغرض فطلبه الباء بعد حصول غرضه وهو القرب وطلبه لئلا يحصل بغرض  
 وهو المراد وجه فساد الزمان والاخوان اعماء باق بما هو بغرض المطلوب  
 في الواقع لا بما يطلبه مطلق وليس به ويريد مع العناد بان من طرفة الشعر

قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا

قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا  
 قدوة له في سائر احواله من احواله في الدنيا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



لما ذكر من النفل **النفس** كما يجوزون عما ينقل عن اللسان فكذلك يجوزون عما ينقل على  
 السمع **قوله** راحة والنفس احذر اعرحالها فكيفه في التصغير راحة فيها فاق  
 لا يوقف نقله على نقل الفاعل بل في الشهور وهو يوجب نفسا خارجا عما لا يحرم  
 عن الحد الكيفية التي يقتضي نفسا نفسا غيرا كالعلم والقدرة والاستقامة وهو ما كان  
 نفسا انما مخرجة من صورات متعلقة بالكنز لا يوقف عليها توقف المعلول على علته  
 كما في الاعراض النسبية فليس الشهور يلقى الحدجامعا بخلاف ما ذكره في قول  
 من هذه الجهة لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف نفسها على نفس الاجزاء ولذا  
 للكيفية النظرية لتوقف نفسها على القول الشارح فلا يلقى الحدجامعا كادخله  
 على الشهور **قوله** اشعارياته بعد عن المقصود الخ فذهب منه انه لو لم يذكر الملكة والنفس  
 يلزم ان يكون هذا المعبر فيها وليس كذلك لانه ان اراد التعبير بمقصود **والجمله**  
 فظاهر ان كون اللام في المقصود للاستغراق ياتي ذلك وان اراد التعبير **كلام**  
 تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق التقر فانظر انه لا يتحقق بدون الرسوم فحق  
 ما لم يكن ذلك راسخا فيه على ما لم يكن دفعه بان ليس قصده ان ذكر الملكة  
 يشعر بما ذكره كراعي استقامة هذا الاشعار وامان في التعريف ما يوجب عدم قصده  
 هذا المعبر فيه فادح في ذلك ولو قال **قوله** ملكة احذر ان تعبر بهذا المعبر لتوجيه  
 ما ذكره على انه لو قال كذلك كما يمكن للدفع ايضا كما بينا في الحاشية **قوله** ان تعبر  
 اشعارياته الحال انما يقتضي اعتبار تلك الخصصية ويعبر اليه ولا يقتضي نفس الكلام  
 وانما يقتضيه امر اخر فصد افادة فائدة الخبر او كما زعمها او غير ما دونه

ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم

على انفسهم على تركيب مقصود من انفسهم  
 على انفسهم على تركيب مقصود من انفسهم  
 على انفسهم على تركيب مقصود من انفسهم

ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم

فذهب الى ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 فذهب الى ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم  
 فذهب الى ان تعبر بان تلك الصفات تستلزم نقلها عما لا يحرم



للمبالغة قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحقق وان الذكر باعتبار  
 الخبر ومقتضى ان يرجع الى ان يتبادر الى اعتبار المحقق مقتضى الحال لتناول السابق في  
 وتحقيق ذلك انه حاصله ان المحقق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف كقوله  
 مقتضى الحال التوكيد والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومقتضى مطابقة الكلام مقتضى  
 الحال مثلا هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا لثبوت ان ما يدل عليه كلامهم من اوضاع  
 ان مقتضى الحال من التاكيد الخلوقة مثلا ليس مقتضى الحال كما ذكر في الشرح  
 واعلم ان ما سيعمل به في هذا ما صرح به الله وما اوضح به امرنا على ما نقلناه  
 في الحاشية وذكر في شرح الفتح وهو انه ذكر السكائر في تعريفه لتساوي تطبيق الكلام  
 على مقتضى الحال فانه يدل على ان مقتضى الحال هو مقتضى الحال ولذلك حقيقة مقتضى  
 الاحوال وانما ذكر المصنفه في تعريفه للاحوال التي يعطى بها اللفظ مقتضى الحال  
 فلو جعل مقتضى نفس تلك الاحوال او شئ هذا الفعل فيمكن ان يكون هو الكلام ولما كانت  
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام  
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يرد في المتكلم وبين  
 الكلام الكلي كما ذكر فيقال معنى اقتضاء الحال يقتضيه حقيقة في تلك الاحوال لا في  
 الكلام المشتمل عليها فان انكار اللفظ لا يقتضي نفي الكلام حقيقة لا الكلام  
 التوكيد بل مقتضى الكلام انما هو ما سبق بياحه من انما ذكر في شرح المصنفه وكلامه  
 في معظم المواضع يحكي ان مقتضى هو للاحوال مثل قولنا انكار اللفظ مقتضى التاكيد  
 وخلو ذهنه يقتضيه خلو عن التاكيد والاحراز عن اللفظ يقتضيه الخلو ولا اعتبار

من قوله مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحقق وان الذكر باعتبار  
 الخبر ومقتضى ان يرجع الى ان يتبادر الى اعتبار المحقق مقتضى الحال لتناول السابق في  
 وتحقيق ذلك انه حاصله ان المحقق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف كقوله  
 مقتضى الحال التوكيد والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومقتضى مطابقة الكلام مقتضى  
 الحال مثلا هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا لثبوت ان ما يدل عليه كلامهم من اوضاع  
 ان مقتضى الحال من التاكيد الخلوقة مثلا ليس مقتضى الحال كما ذكر في الشرح  
 واعلم ان ما سيعمل به في هذا ما صرح به الله وما اوضح به امرنا على ما نقلناه  
 في الحاشية وذكر في شرح الفتح وهو انه ذكر السكائر في تعريفه لتساوي تطبيق الكلام  
 على مقتضى الحال فانه يدل على ان مقتضى الحال هو مقتضى الحال ولذلك حقيقة مقتضى  
 الاحوال وانما ذكر المصنفه في تعريفه للاحوال التي يعطى بها اللفظ مقتضى الحال  
 فلو جعل مقتضى نفس تلك الاحوال او شئ هذا الفعل فيمكن ان يكون هو الكلام ولما كانت  
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام  
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يرد في المتكلم وبين  
 الكلام الكلي كما ذكر فيقال معنى اقتضاء الحال يقتضيه حقيقة في تلك الاحوال لا في  
 الكلام المشتمل عليها فان انكار اللفظ لا يقتضي نفي الكلام حقيقة لا الكلام  
 التوكيد بل مقتضى الكلام انما هو ما سبق بياحه من انما ذكر في شرح المصنفه وكلامه  
 في معظم المواضع يحكي ان مقتضى هو للاحوال مثل قولنا انكار اللفظ مقتضى التاكيد  
 وخلو ذهنه يقتضيه خلو عن التاكيد والاحراز عن اللفظ يقتضيه الخلو ولا اعتبار



هو الاحوال فما انثال فلان المطابقة كما تكلم بعض الصنف على ما هو اصطلاح للمفعل  
يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى للفرق بل ربما يرجع هذا بانه لا يلزم شئاً اصطلاح هذا  
الفعل لاصطلاح المفعل وكيف العلمان متباينان غاية التباين ثم لم يفر هذا الفعل مطاب  
في لفظ المطابقة فيجوز على اللفظ الشر الذي هو الأصل والمعبر سالم بوجه دليل النقل وهي التوا  
ولا ينبغي صحة العلم بموافقة الكلام للاحوال باستعماله على ما مع من حمل الظاهر من الصنف  
يجب انعكاس الاصطلاح للمفعل لانه يقال في اصطلاح الكل مطابق للفرق بمعنى الكل  
صادق عليه وهذا يقال الجوزي مطابق للكل يعني هذا الكل عليه فالصادق عنه  
هو المطابق على لفظ اسم الفاعل وهذا المطابق على لفظ اسم للمفعل وامر المصدق عليه  
وهذا معنى قوله على عكس ما يقال الكل مطابق للفرق فظن ان ما ذكره امر من هذا الكلام  
محمّل لكون المقضي هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة لذلك وما قلنا من كلامهم  
في معظم المواضع محكم في ذلك وحمل الفعل على الحكم شبيه لنا لاسيما سيما اذا قيل الحكم  
الاصل في اطلاق الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بينا واما انكشاف عليك ما ذكرنا  
انها فالحال من التي دعته رحمه الله الى الحكم بالسابع قوله لان الاحتمال لا يفرق بين الامور  
عليه تفاوت المقامات **احتمال المقضي** اي في تضارعات المقامات عليه **لاختلاف المقضي** اي  
تفاوت المقامات **الاختيار** الا ان باجها وهو الذي يكون مقضياً ومغيار **لا اعتبار** لا  
بالاخر وتفاوت مقضيات المقامات عين تفاوت مقضيات الاحوال لان المقام  
هو **الاختلاف** بينهما **الاختيار** كما ذكره ولو بين جهة اختصاص الحال من  
بين الامور الثلاثة وجهة اختصاص المقام من بين الالفاظ لا يمكن من هذا الوجه

اوضح ذلك القول ان من سلك هذه الطريق  
 طلقا وان لم يستزم اختلاف انتهى طلقا كغيره من  
 قول له ولو من جهة خصا من قال ان  
 انقول لا يفي ان الحال بها ليس هو  
 على من لم يستقبل في معنى طلقا  
 انقول لا يفي ان الحال بها ليس هو  
 على من لم يستقبل في معنى طلقا  
 انقول لا يفي ان الحال بها ليس هو



[illegible]

تكون حسنا وقدسيا الثاني في الحاشية **قوله** مقام تقييده لا يعمج رجع الضمير الى مجموع  
 ما ذكر من الحكم والتعلق والسنن واليه والسند ومتعلقه بتأويل للذكو  
 لانه لا يستفحح كلما في قوله او اداة فعل تابع الى اخره ولا الى احد المذكورات  
 معينا كالحكم مثلا وهو ظاهر بل انه رجع الى احدها مطلقا وانه صادف على كل  
 منها يقع تقييدها بما يحكم الحكم او كما على ان يكون الاختصاص الاول غير وانما في  
 الثالث والحاشية الى ان هذا هكذا في تقييده اداة ضمرا وتقييده بتابع الخ  
 عنه بما ذكرنا في قوله قد بينم ان الكلام على خمس رتب تقييدها بما يحكم رتب  
 اطلاق الحكم وتقييده اداة ضمرا اطلاق التعلق وهكذا في الاخر وليس بذلك وان  
 اطلاق الحكم وتقييده يفتحق بالنسبة الى اداة الضمير ايضا كما بالنسبة الى  
 وكذا يصح الاطلاق والتقييد بالمثل بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى الحكم  
 على هذا فنس **قوله** اي مع كل معنى مصاحبة لها اول ما وقع في الفرج كلمة معنى  
 صوبت معها فانه لا يستفاد لا بكونها الصواب العينية صوبت معها او صوبت  
 باسقاط الضمير فان قلت الظاهر ان المعنى بكل كلمة مع صاحبها مقام ليس ذلك  
 الكلمة مع غير تلك المصاحبة مطلقا سواء شارك في التعلق بالمصاحبة او اصيل  
 المعنى ولا كذلك ليس هذا المقام لثلاث المصاحبة مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع تلك  
 مقام ليس مع غير سواء شارك في اصل المعنى او لا كذلك لا يسمع ان مقام ليس  
 مع غيرهما او غير ذلك الثاني بالكلية وتقييده الاول بصيرا للشاركة في اصل المعنى  
 قلت الثاني قد بينم في الاية يصدق على المصاحبة مع الكلمة او الكلمة مع صاحبها  
 فزيد

[illegible]

کتابخانه شخصی آیت الله العظمی  
امام خمینی (مد ظله العالی)

المقام الذي للمصاحبة مع الكل في المقامات الكلية مع صاحبها الملاكها مقام له  
 وكذلك حال المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك  
 المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس مع غير تلك المصاحبة قد اذنا  
 المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فكل في المثال المذكور لان مع تلك المقامات  
 ليس لها مع غير وليس معها لان المقام مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس  
 مع غير تلك المصاحبة واما وجوب التقييد بالمشاهدة فيكون في المشاهدة على التمام على  
 الوجه المطلوب في البيان فلو قيد بالمشاهدة لم ياتواهم ان الحكم المذكور في غير الشروع  
 فيصير **قوله** الفعل الذي قصدناه بالشرط لا شك ان الفعل في قوله **قوله**  
 نفس الشرط لا يقتضي بالشرط كانه اراد بالشرط اذ لا يحدف الضم او اراد بالشرط في  
 الشرطية **قوله** وارتفع شأن الكلام والحسن والقبول الخ يوجهه على كلتا القديتين  
 شئ اما في الاولى فليقرر ان نفس الحسن القبول عطا عنه للاعتبار للمناسبات  
 ولا يرتفع في الحسن لا ان يكون زائدا على اصل الحسن ولا يكون لا يرتفع بالمطابقة  
 بل كجاءه وارتفعه وانما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في  
 الفتح ان الارتفاع ولا يخطا بقدر مطابقة المقام بما يليق به واما على الثانية  
 فلا يخطا في الحسن في اصل الحسن وباتفاق المطابقة ينتفي الحسن بالكلمة  
 فلا يستقيم ان الارتفاع في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان  
 الارتفاع بالمطابقة اكتملة صحح الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة  
 اكتملة صالحة بوجه اطلاق مطلقها عليها واذ اريد بالمطابقة اكتملها

طبع كتابها على المقام الذي  
 مقصد في المقام الذي يكون مع غير تلك  
 مع غير تلك المقامات الكلية مع صاحبها الملاكها مقام له  
 المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك  
 المقامات الكلية مع صاحبها الملاكها مقام له

المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك  
 المقامات الكلية مع صاحبها الملاكها مقام له

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مخزن الخطا بعدكم المطابقة وان ابيت عن ذلك ساء على ان المبادىء المطابقة نفسها  
واصلها فيقال كيف نفس الحسن بالمطابقة وقد بعد ما ذكرنا التكاثر فنعلم ان  
الابلية وبنت الحسن يخرج النصاحه من غير حاجة الى المطابقة ولا راعى في الحجب المطابقة  
وله اراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو كان الكلام على اصله لزم ارتفاع الكلام المطابق  
لغير الفصيح لكنه ليس برفع فعلى ان الارتفاع اعناه بالبدعة وهي عبارة عن المطابقة مع  
النصاحه لكن الشأن ان اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان النصاحه ليست بمركبة متكاملة  
كالبلاغة حتى يحسن الاخلاق بناء على ان غير الكمال النصاحه ملحق بالعدم ولو لم يكن ان  
بالبلغ ههنا المكان فلو ان الخطا بعد المطابقة وقد امكن فصاحة للمفصح تقييد  
بانه لا يصلح الارتفاع ولا الخطا بعد المطابقة وقد لم يحسن بالذاتي لان العرضي لا يحصل  
بالمطابقة بل بالهستاء البدعية فلا يثبت الحسن للذاتي بما يل المطابقة وهما كلام  
اخر اطلق القول بان هذه الهستاء خارجة عن خبر البلاغة فلا ترجعنا لثابتها اصارا ولا  
فما بالمطابقة راسا لكن معلوم عندك ان الحال قد غلبت ارادها فارادها افاد ذلك  
يكن تطبيقا للكلام عن مقصده الحال داخل تحت البلاغة فلا بد من القول بانها بما يجب  
حسنا منها وبما يجب حسنا ذاتيا في معنى الجملة الاولى خارجة عن البلاغة ومن الجملة الثانية  
داخله فيها كما هو انما اطلق القول بخبرها لان انقضاء الحال اياها لا يخلو عن ذلك  
وخفاء فلو ذكرنا انما افيما بين تعاقب بل ذكرنا فيها من الحسن ما صعدا انقضاء الحال  
اياها عن كذا الدقة والحفاء كالاتفاقات والاخراض والتهاهل كان ذلك منهم  
تنبه على ان الحسن العرضي لا ينافي الذاتي بل يترجمه ان فينبه فيمكن ان يحسننا

[illegible]

ذاتاً وعرضياً معاً **قوله** على ما عيده إضافة المصداق لها عند المحقق ذكره في كتابه في بيان ما  
أنه يعتقد أخذ جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل أن إضافة المصداق إليها  
تفيد العموم لأن أصل الجمل الضافات مرادوات العموم ولا اختصار في المثال المذكور إنما هي  
مرسومة أن العموم فيه يستلزم الاختصار فإنه إذا كان جميع الضربات في حال القيام لا يكون  
يكون الضرب في غير ذلك الحال ولا يمكن جميع الضربات في تلك الحال لا امتناع أن يكون الضرب  
واحد النفس في حالين وأما في ما نحن فيه فالعموم فيه لا يستلزم الاختصار لأنه لا  
من كون المطابقة سبباً لجميع الارتفاعات أن لا يحصل الارتفاع بغير المطابقة فلو رقد  
الاستلزام وأحد فيحصل بكل منهما وأما المزمع المحذور الكلام على حسنة  
جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بأن ليس معنى الكلام  
محذور أن المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل أن جميعها أصل للمطابقة وعلى  
أن ذلك يستلزم المحذور وحصل ارتفاع بغير المطابقة لم يمنع من كون ذلك الارتفاع  
حاصلاً كما لا امتناع عند المحقق انتهى **قوله** فذلك لأن المراد بالاعتبار والمناظر  
الحال واحد يشعر بأن الفاء في قوله مقتضى الحال التبرع على مقدمتين ذكرت الأولى  
أن الارتفاع عطية الاختصار ولا يحتاج معلوم أو هي أن الارتفاع عطية للمقتضى ومن  
أيضاً بأن معنى حمل الاعتبار على المقصود إنما واحد متوافق في كلا الأمرين أما في الأول  
فذلك الفاء مجازي أن يكون للتعليل وأما في الثاني فلا ينبغي أن يكون معنى الكلام  
قصير السند على المسند إليه أو عكسه على ما بين أن ضمير الفصل قد يكون قصيراً  
المسند إليه على المسند والحاصل أن هذا التعميمات ستة لأن الفاعل للتعليل

[illegible][illegible]

پیشانی  
پیشانی  
پیشانی

اوله في قولهم وعلى كلية في قولهم من الكلام اما الاتحاد واما فصل للسند اعني السند اليه واما است  
 وشي الاحتمال الاول ههنا يكون لغا لا تغلب ومعنى الكلام هو الاتحاد ان اخبار اصلا  
 ولا يخفى عليه شي لان المنطق هو جسيم لا ارتفاعا عطا في السند ولا خفاء  
 انه يثبت بان مقتضى الاعتبار واحد بما عطا في مقتضى معنى وهو ان جميع الارغاف  
 بالبلغة التي هي مطابقة المقصود واما الاحتمال الثاني فلا يخفى في مقتضى  
 اما الاحتمال الثاني ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 يكون المعنى ان جميع الارغاف مطابقة للاعتبار ان كل اعتبار مقتضى فيجوز عليه ان  
 ان يكون مقتضى اعراف الارغاف الحاصل عطا في بعض اقسام المقصود الذي يكون اعتبارا  
 لا يكون حاصلا عطا في الاعتبارات فلا يثبت ان جميع الارغاف مطابقة للاعتبار  
 الاحتمال الثالث ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 اعراف ان كل مقتضى اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار عطا في بعض اقسام الاعتبارات  
 لا يكون مقتضى يكون سببا لارغاف لان الارغاف لا يكون الا بالبلغة التي هي مطابقة  
 المقصود فلا يثبت ان جميع الارغاف عطا في الاعتبارات مطلقا بل عطا في الاعتبارات التي  
 يكتفي بمقتضى هو ان يكون معنى العمل ان جميع الارغاف عطا في الاعتبارات لا يخفى في مقتضى مطلقا  
 التعليل واما الاحتمال الرابع ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 اخبار فيجوز عليه ان الارغاف المختصين ليس الا في المبدأ الكلي من المقصود  
 والاعتبار لا يخفى على كل المختصين واما سائر التبعات من المساواة والعمى والمختص  
 مطلقا ومن وجهه فالمختصين لا يجلان عما اما المساواة فظن واما العمى والمختص

في قولهم وعلى كلية في قولهم من الكلام اما الاتحاد واما فصل للسند اعني السند اليه واما است  
 وشي الاحتمال الاول ههنا يكون لغا لا تغلب ومعنى الكلام هو الاتحاد ان اخبار اصلا  
 ولا يخفى عليه شي لان المنطق هو جسيم لا ارتفاعا عطا في السند ولا خفاء  
 انه يثبت بان مقتضى الاعتبار واحد بما عطا في مقتضى معنى وهو ان جميع الارغاف  
 بالبلغة التي هي مطابقة المقصود واما الاحتمال الثاني فلا يخفى في مقتضى  
 اما الاحتمال الثاني ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 يكون المعنى ان جميع الارغاف مطابقة للاعتبار ان كل اعتبار مقتضى فيجوز عليه ان  
 ان يكون مقتضى اعراف الارغاف الحاصل عطا في بعض اقسام المقصود الذي يكون اعتبارا  
 لا يكون حاصلا عطا في الاعتبارات فلا يثبت ان جميع الارغاف مطابقة للاعتبار  
 الاحتمال الثالث ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 اعراف ان كل مقتضى اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار عطا في بعض اقسام الاعتبارات  
 لا يكون مقتضى يكون سببا لارغاف لان الارغاف لا يكون الا بالبلغة التي هي مطابقة  
 المقصود فلا يثبت ان جميع الارغاف عطا في الاعتبارات مطلقا بل عطا في الاعتبارات التي  
 يكتفي بمقتضى هو ان يكون معنى العمل ان جميع الارغاف عطا في الاعتبارات لا يخفى في مقتضى مطلقا  
 التعليل واما الاحتمال الرابع ههنا يكون الغاء للتعليل لمقتضى فصل السند اليه على السند فلا يخفى  
 اخبار فيجوز عليه ان الارغاف المختصين ليس الا في المبدأ الكلي من المقصود  
 والاعتبار لا يخفى على كل المختصين واما سائر التبعات من المساواة والعمى والمختص  
 مطلقا ومن وجهه فالمختصين لا يجلان عما اما المساواة فظن واما العمى والمختص



قصر السند على السند اليه فيبقى عليه ان هذا القصر لا يقع الا على نفاذ بر السبا وانه او كذا  
 الاعتبار اخبر مطلقا وهذا لا يلزم من الجواز العمومي من وجه او اعمية  
 الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو ان يكون القاء للقرع والتمسك بالقبض  
 على السند فيبقى عليه ان مبنى هذا القصر على السبا وانما كون المقصود اخبر مطلقا  
 فلا يلزم القصر من الجواز العمومي من وجه او اعمية المقصود مطلقا واعلم  
 باننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى الضبط  
 اما اذا جازنا اعتبارها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقصود والاعتبار كما  
 ذكرنا في هذا الاقسام وبسط الكلام كما بينا في الخاتمة **قوله** لان القريب من  
 حد الاجزاء لا يكون من الطرفين الا على كل طرف الشيء ثمانية فيجاء بكون امر او احدا  
 لا ينفصل عن الاحتداد الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد الاجزاء طرفا اعلى  
 لم يكن ان يجعل القريب من حد الاجزاء من الطرفين الا على ولا يلزم انقسام الكل الا على  
 الذي جعل الطرف طرفا له ثم قد جعل الطرفين طرفا واحدا مع تعدد افراده  
 لان الخط في العرضة انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع متعدد افراده  
 لا موجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاجزاء وطبيعة  
 طرفا اعلى حد الاجزاء بمعنى ثمانية وما يقرب منها من افراد ذلك النوع والحركة الثابت  
 للنوع جوهريان يكون ثانيا لا افراده كالجسمية الثابتة لالاسان ثمانية لا افراده من زيد  
 وغيره فاما الطريقة الثابتة لنوع الاجزاء جوهريان يثبت لا افراده من ثمانية الاجزاء  
 وما يقرب منها فذلك الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لا احتدادا

قد ذكرنا في هذا الاقسام وبسط الكلام كما بينا في الخاتمة **قوله** لان القريب من  
 حد الاجزاء لا يكون من الطرفين الا على كل طرف الشيء ثمانية فيجاء بكون امر او احدا  
 لا ينفصل عن الاحتداد الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد الاجزاء طرفا اعلى  
 لم يكن ان يجعل القريب من حد الاجزاء من الطرفين الا على ولا يلزم انقسام الكل الا على  
 الذي جعل الطرف طرفا له ثم قد جعل الطرفين طرفا واحدا مع تعدد افراده  
 لان الخط في العرضة انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع متعدد افراده  
 لا موجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاجزاء وطبيعة  
 طرفا اعلى حد الاجزاء بمعنى ثمانية وما يقرب منها من افراد ذلك النوع والحركة الثابت  
 للنوع جوهريان يكون ثانيا لا افراده كالجسمية الثابتة لالاسان ثمانية لا افراده من زيد  
 وغيره فاما الطريقة الثابتة لنوع الاجزاء جوهريان يثبت لا افراده من ثمانية الاجزاء  
 وما يقرب منها فذلك الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لا احتدادا

فكل النوعية الثابتة للانسان تسبق تولد الفرد وعن الجنسية الثابتة للحيوان يمنع  
تولد الانسان والغرس وغيرهما من اولاد الحيوان ولا شك ان الطرية انما تثبت  
طبيعة الانحياز من حيث هي لان الواحد قدامه للطرف وهي اغايب الطبيعة  
من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل القدر المتناهي للطرية وهذا خلاف  
الجمعية الثابتة للانسان فانما ليست من احكام طبيعة بل من احكام اوده فاما  
فلا يحصل ان يبدل النوع بل اوده فيبدل عن نوع الانحياز عند الانحياز وما يقرب منه فيكون  
الطرية ثابتة للنوع ولكن على سبيل التغير عنه باوده لا فاقول ووجه التعبير  
عن النوع بـ الانحياز فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اوده  
فلا كما اذا قلت زيد عمرو وغيرهما الى اخره اذ الانسان نوع فان الظاهر لا يصح وان  
صح فيها فانما يصح بحسب جميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهذا كذلك كان الفرق  
من النهاية لا يتناول الوسط الى اللبدل فيجوز ان الظواهر لا يتناول جميع ما بين الوسط  
والنهاية ايضا بل بضعة فلا يجوز التعبير بنهاية الانحياز وما يقرب منها عن نوع  
الانحياز على ان حد الانحياز ليس بمعنى ثباته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة  
بيانية فيا يقرب من حد الانحياز يكون خارجا عن الانحياز كما من اوده قوله وهو  
ما ذا خير الكلام عنه الى ما دونه الخ قبل انه غير ما في بعدد على الطرف الاصل  
والمراتب للترسطة لان مادون الاصل مادونها ايضا فيصدق عليها ما اذا  
غير الكلام عنه الى ما دونه الحق والجواب ان عمرو ما في قوله  
مادونه امي الى امي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرته

[illegible]





مرجعها انما جعل الامر من مرجع بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين ليلا يتكلم  
 ايضا متديما على ان مرجعيهما البلاغة للمتكلم لا على اعتبار مرجعيهما البلاغة الكلام  
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما فلو اطلق البلا  
 بحيث يتناول البلاغيين او مرجعهما لا يرد ذلك لما كان يكون توقف بلاغة المتكلم  
 عليهما لا لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر اخر **قوله** اي ما يلحق يحصل له المرجع  
 مصداق المرجع وان كان على الشئ وذلك القياس يقع العيون والمصدر قد يكون بمعنى  
 المنقول اي المرجع بمعنى المرجع اليه على الحقيقة ولا يعمل في جعل اسم مكان بمعنى موضع  
 المرجع ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المنقول فقول على الاول مرجع المجرى الى الغي  
 اي مرجع اليه وعلى الثاني مرجع المجرى هو الغي اي موضع مرجع ويجوز ان يكون المرجع مصداق  
 بمعنى المنقول اي المرجع اليه المجرى وهو الغي وما ذكره وجه الله المتعالي اي ما يلحق يحصل  
 انما انما الشئ وهو المصدر بمعنى المنقول لا المصدر بمعنى الحقيقة والمرجع في عبارة المذاهب  
 الا المصدر بالمعنى الحقيقة بدليل **قوله** الا لا حذر بوليه يكن كلمة ان لا يحصل المصدر بهذا  
 المعنى بل يتعين اسم الموضع والمصدر بمعنى المنقول ولا امر في ذلك حين نوضح المصدر  
**قوله** الى الاحتمال عن خطأ كانه اراد به عدم الخطأ عن قصد على ان يكون  
 القصد فيه قيد للمعنى لا للمنفق **قوله** ولا سيما كانه عطف برأى انشاء عدم الخطأ  
 عن قصد بما يكون خطؤه وبما لا يكون خطؤه لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد على  
 كلا التقديرين لا يكون بلفظ اما الاول فلو جرد الخطأ واما الثاني فلا تنقلا القصد  
 فان دحض ما يثبت انه اراد بالاحتمال عن الخطأ ان لا يخطأ فلا وجه لادراج ريبه

قوله ان توقف بلاغة الكلام على امر اخر  
 يجب ان يكون ذلك الامر بلاغة الكلام على امر اخر  
 المتكلم في ذلك الامر بلاغة الكلام على امر اخر  
 على ان يتوقف ذلك الامر بلاغة الكلام على امر اخر  
 لان توقف بلاغة الكلام على امر اخر  
 بحيث يتناول البلاغيين او مرجعهما لا يرد ذلك  
 عليهما لا لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر اخر  
 مصداق المرجع وان كان على الشئ وذلك القياس  
 المنقول اي المرجع بمعنى المرجع اليه على الحقيقة  
 المرجع ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر  
 اي مرجع اليه وعلى الثاني مرجع المجرى هو الغي  
 بمعنى المنقول اي المرجع اليه المجرى وهو الغي  
 انما انما الشئ وهو المصدر بمعنى المنقول  
 الا المصدر بالمعنى الحقيقة بدليل  
 المعنى بل يتعين اسم الموضع والمصدر  
**قوله** الى الاحتمال عن خطأ كانه اراد به  
 القصد فيه قيد للمعنى لا للمنفق  
 عن قصد بما يكون خطؤه وبما لا يكون  
 كلا التقديرين لا يكون بلفظ اما الاول  
 فان دحض ما يثبت انه اراد بالاحتمال عن الخطأ

قد قيل في قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو  
 من قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو  
 من قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو

على تقدير انتفاء عدم الخطأ قطع بوجوب الخطأ فلا وجه لرجاء الدلالة على انه قد استلزم  
 وان اراد محافظة نفسه عن الخطأ كما ان لا يشترط فيها عدم الخطأ فلا حاجة  
 الى المحافظة لانه يكفي لإجماع البلاغة عدم الخطأ واما ان لا يشترط فلا اعتداد بخبر  
 المحافظة بل ان عدم الخطأ كيف والبلاغة ترجع مع عدم هذه المحافظة بان الخطأ  
 بدونه محافظة وتقدم مع جها بان يحطأ مع المحافظة في شيء وهو ان لما اريد ان  
 عن الخطأ عن الخطأ عن قصد قوله ولا يتناول امرين وجود الخطأ وعدم الخطأ لا عن  
 قصد وعلى التقديرين ينبغي البلاغة فما وجه الاقتصار على الاول كما فعله رحمه الله حتى  
 احتجنا الى كلمة ربحا وكان الاول ان يقول واذا كدرى المراد غير المطابقة او اداة بالمطابقة  
 لكن لا عن قصد فلا يكون بل بغيره يمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطأ امر ظاهر  
 مستوفى لا يمكن انكاره ويستلزم ان لا يصرح على الخصم اما انتفاءها مع وجوب المطابقة وعدم  
 لعدم قصد فلا يخرج عن خطأ ويجب ان يلقى بالانكار فلذا اقتصم على الاول ولا يصح هذا عن  
 شيئا لا يقال لو عرف البلاغة الا بالانقضاء مع المطابقة مطلعا من غير اشتراط قصد  
 ما يفرق بين القصد كقصد به عند اصداله يد عليه فخطية على كرم الله وجهه قوله ان  
 من التفتى على خطأ اسم الفاعل لذلك يشترط في الدلالة القصد فما عزم من قصد  
 لا يكون مدلوله عند فهمه فترك القصد لغيره وبما ينهم قولهم ويغير الكلام الضمير اما الوعد  
 من غير ان يخطئ او يفتى الى غير الضمير فتناول الكلام الكامل فيستغنى عما ذكره رحمه الله من  
 غير الكلام او غير الكلام من انما الاشارة الى ان البلاغة الكلام اما يتوقف بالذات  
 على غير الكلام الضمير واما غير الكلمة اما يتوقف عليه غير الكلام ولولا توقف

قد قيل في قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو  
 من قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو  
 من قول الله تعالى ان ينزل من السماء  
 ماء فيسقي به الارض فليس كذلك بل هو

[illegible]

١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



ولا كسب الجديد وكلامه روح في الشرح ما نل الى الثاني فحق امل قوله ويحيون  
 ياد به نفس لاصول والقواعد المعلومة وصفها بالمعلومة اشارة الى الوجه الثامن  
 فان الطاهر ان العلم حقيقة فالاول كالحجاز والعصر كالمدينة المنورة  
 على العموم ويصل حقيقة منها تنحيز الحجاز على غيره وكذلك العلم على اللسان والاطلاق لا يفرق

[illegible]

49

[illegible]



ولما كان خبره لا يثبت له العلم من ان يكون بحسب اللزوم وكذا وان الواضع هذا ولا يلزم استعمال  
 اللفظ هو لا ولا يثبت له العلم من ان يكون بحسب اللزوم وكذا وان الواضع هذا ولا يلزم استعمال  
 قيل حذف القادون المعطوي كل يوم من على قال زرع في قوله ولا على الذي انما  
 لم يزل يفتي اي وقت وكل يوم يركب كل سبيلنا اقوالا ولبنا وعرافه انه وصرهم بالغا  
 وقيل كل يوم يركب اول يوم يحسن فلا يحسن القول بخلافه وقيل بعد القاد اليه صبرة  
 ثم قد اخبرني عن هذا لخواص قد الحال نحو اطعمته حلولا مضاعفا ورايته  
 اسبق ابيض وضرب القوم واحدا ولعل **قوله** على الشيرالية في القناع حيث قال في خبر  
 المعاني على ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام انفس الكيفيات وقد استلما  
 لك ما يدفعه واما التصريح في الخبرين للعلامة ذكر في شرح قول من القناع وارتفاع شأن  
 في باب الحسن القبول والخطاطة في ذلك مما يصادفة للقلم يليق به وهو الذي تسميه  
 مقتضى الحال ان المراد مما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق  
 به هو مقتضى الحال التي خبر بان نصريح صاحب القناع بخط عقيق مع الشراح حيث قال  
 بعد قوله وهو الذي تسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال لطلاق الحكم فكذلك ان  
 كان مقتضى الحال على كذا السند اليه فكذلك ان كان مقتضى انما يخبر فان وقع على  
 كان مقتضى الحال تصحيحا لغيره وهو الذي تسميه مقتضى الحال نصريح بان مقتضى الحال الكلام  
 يصير مقتضى القلم انما يخبر عن الكيفيات نفس الشراح كما لا يخفى من قوله ولا يصح القول انما يخبر  
 بغير مقتضى الحال وتسميه سابقا من جهة هذا القول من مقتضى خبر الكيفيات كذا في لحوال الاستاذ  
 لحوال القنطرة انما قيل للذوق في الخبرين لحوال القنطرة لانهما في لحوال القنطرة انما قيل

لم يقل قوله ولا كان خبره  
 لا يثبت له العلم من ان يكون بحسب اللزوم وكذا وان الواضع هذا ولا يلزم استعمال  
 اللفظ هو لا ولا يثبت له العلم من ان يكون بحسب اللزوم وكذا وان الواضع هذا ولا يلزم استعمال  
 قيل حذف القادون المعطوي كل يوم من على قال زرع في قوله ولا على الذي انما  
 لم يزل يفتي اي وقت وكل يوم يركب كل سبيلنا اقوالا ولبنا وعرافه انه وصرهم بالغا  
 وقيل كل يوم يركب اول يوم يحسن فلا يحسن القول بخلافه وقيل بعد القاد اليه صبرة  
 ثم قد اخبرني عن هذا لخواص قد الحال نحو اطعمته حلولا مضاعفا ورايته  
 اسبق ابيض وضرب القوم واحدا ولعل **قوله** على الشيرالية في القناع حيث قال في خبر  
 المعاني على ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام انفس الكيفيات وقد استلما  
 لك ما يدفعه واما التصريح في الخبرين للعلامة ذكر في شرح قول من القناع وارتفاع شأن  
 في باب الحسن القبول والخطاطة في ذلك مما يصادفة للقلم يليق به وهو الذي تسميه  
 مقتضى الحال ان المراد مما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق  
 به هو مقتضى الحال التي خبر بان نصريح صاحب القناع بخط عقيق مع الشراح حيث قال  
 بعد قوله وهو الذي تسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال لطلاق الحكم فكذلك ان  
 كان مقتضى الحال على كذا السند اليه فكذلك ان كان مقتضى انما يخبر فان وقع على  
 كان مقتضى الحال تصحيحا لغيره وهو الذي تسميه مقتضى الحال نصريح بان مقتضى الحال الكلام  
 يصير مقتضى القلم انما يخبر عن الكيفيات نفس الشراح كما لا يخفى من قوله ولا يصح القول انما يخبر  
 بغير مقتضى الحال وتسميه سابقا من جهة هذا القول من مقتضى خبر الكيفيات كذا في لحوال الاستاذ  
 لحوال القنطرة انما قيل للذوق في الخبرين لحوال القنطرة لانهما في لحوال القنطرة انما قيل





تبعضية وهو جم <sup>التي</sup> بيانية فيكون المقصود من المعاني وانه لا يصدق  
على شيء من الأجزاء كانه يقال لمجمل بيانية لم يستقر ما ينشأ إليه في التفرع  
من فائدة ادر ارج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكره المقصود ودخول  
المعاني فاذا اجملت بيانية كان المقصود من المعاني فاذا خرجت هذه  
الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت <sup>المعاني</sup> دخلت <sup>المعاني</sup> والمقصود  
ايضا والمقصود ان كلمة من امارة المقصود وبيانية او تبعضية لا تسيل الى  
الاولى لان ما يقصد <sup>الشيء</sup> يكون خارجا عنه فيلزم خروج الأجزاء عن المقصود  
ظاهره الثاني ولا يمكن في ادر ارج المقصود فائدة فتعريف الثالث ومع جم  
الكل في استخراج ان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق على كل من الأجزاء  
ولا يصح على هذا التقدير حصول الكل في العمل <sup>الكل</sup> لاجل حفظ عظمة العناية ان  
يقال ان التعريف وغيره يذكر جملة المعاني لشدة الاتصال فلا يعذر ان يذهب  
الوجه اليها من اطلاق لفظ المعاني ولما ادر ارج لفظ المقصود ان دفع ذلك الهم  
لان الاطلاق ينشأ من اطلاق المقصود من المعاني وما هو مقاصد وخاصة فيخرج  
ما يلحق به لشدة الاتصال فلهذا انكر من بيانية ويكون حصول الكل في الأجزاء او  
يقال مقصود وجهه الله اخبره بخبر وان رجع الى المعاني كما هو الظاهر للمقصود  
انحصار مقاصد وما هو المقصود منه واذا كان خبره يخص المعاني لم يزل  
محصل الكل في الأجزاء قوله فلا يصح التفكير لا صحة بتبني على صدق  
المقسم على امتثاله والمقسم على الكلام للشتل على النسبة فيقسم الخبر

[illegible]

والأشياء بأن كان النسبة خارج مثلاً أو حقاً غير كلاً أو شيئاً دون ذلك النسبة ولا يستلزم أن لا  
لربعد التقسيم على الأجزاء أصح قولاً وكافاً شأن أن يكون النسبة خارج وإن أعني من يكون  
لكلام نسبة ولا يكون خارج كذلك وإن لا يكون نسبة أصلاً فلا يكون النسبة خارج وقال  
أن المتبادر من قولنا أن يكون النسبة خارج أن يكون له نسبة ولا خارج على ما هو المتبادر من  
الغنى بالقيد قول أن كان النسبة خارجاً ما كان يراد شيئاً الخارج النسبة الكلام أن الكلام  
يدل عليه ويشعر وأما من رآه ابن طرسية الكلام نسبة في الواقع في المسألة بالخارج  
والنسبة الخارجية وكلامه روح كما يشعر بالثاني وهو ظاهر شعر بالأول حيث قال  
ماذا كره من الخلق من غير قصد كونه كلاً على نسبة خارجية وقد افهم عنه  
قال القصد وقوع النسبة على شعرها الكلام والكذب عدم وقوعها أثره أن يجيء  
على الأول أن لا يكون الخبر الكاذب خارج وإن لا يقع وقوعه الكذب عدم مطابقة  
نسبة الكلام للخارج لأن الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر وما يدل عليه الكلام نسبة  
مطابقة له السنة ويمكن دفع الأول بأن ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في نفس الأمر  
بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ أي يدل اللفظ على أنه خارج ولا يخلص عن  
الثاني إلا بأنهم أن الكذب ليس عدم مثلاً نسبة بل عدم وقوع النسبة التي يشعر  
بها الكلام كما قلناه وورد قول من قال مدلول الخبر إنما هو القصد وأما الكذب  
فاحتمال عقله لا مدلول له وقال في أحد الأقسام الثلاثة دفع توهم  
بعيد وهو أن لا استقبالية الإيجابية ينبغي أن تكون كاذبة باجمعيها والنسبة  
صادقة كليتها لأن النسبة الخارجية الإيجابية في أحراز الاستقبالية نسبية الحال

[illegible]

لا يحسد العبد نفسه  
 ملك قول له فريد قول من قال قال  
 الشيخ الفري كان يوم ما يدور ان الظاهر ان  
 يكون في يوم وفتح السبب لا طاق في السبب  
 فقال لا يحسد العبد نفسه في السبب لا طاق في السبب  
 ان الاخر لا يحسد في السبب لا طاق في السبب  
 ترك العبد في السبب لا طاق في السبب  
 فقط في السبب لا طاق في السبب  
 لا يحسد في السبب لا طاق في السبب  
 لا يحسد في السبب لا طاق في السبب

فكذلك الموجه منها سطعا ويصدق ذلك البية لذلك الخالف النسيان في الأولى ثم انفسها  
في الثانية فلما لا يقع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في احد الارزمنة عن الخبر فلا  
يعتبر ثبوت النسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المعقومة للخارجية  
العبرة بالاستقبال فيصدق من الخبر الخارجي ما يطابق نسبة النسبة الخارجية بالاستقبال  
ويكذلك منه ما لا يطابقها ولذلك ان الخبر السليبي لا يوجب انه اذا كان المراد بثبوت الخارج نسبة  
الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشاع رجل من غير هذا كون كذا على نسبة حاصلة وقد  
عن ذلك من قال الصدق والخفيقون النسبة التي ينسب الكلام واقعة وكذلك عن رجل  
فالحاج في الخبر بالاستقبال ما يمكن والاستقبال ولا تنص ما يمكن في الماضي ولا يمكن في الحاضر  
وان كان المراد به بان طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالحاج ايضا ما يمكن والاستقبال  
لان نسبة الكلام اذا كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا واقعة كما لا يخفى  
على حجة اعتبار النسبة الكلامية وقد قل عنه رحمه الله في بعض المحاشي ان قربانا  
في احد الارزمنة دفع لزوم ان الخبر بالاستقبال لا يحتاج له فلا يكون خبرا ومنه ان الشيء  
الغفل عن ان النسبة الخارجية تعتبر على اعتبار نسبة الكلام بحسب الارزمنة  
نسبة على ذلك بقوله في احد الارزمنة فالنفع التهور وانت خير بان ذلك معنى على  
ان المراد بالحاج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر بالاستقبال خارج والحوال معنى النسبة  
الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فالمراد قوله وان قيل لنسبة خارج كذلك  
اي تطابقه ولا تطابقه وربما فهم منه ان النسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون  
بحيث تطابقه نسبة الكلام ولا تطابقه فالمراد بين الخبر ولا انشائي

فكذب للوجهية منها مطاوعا ويصدق تلك البلية ذلك الخلف النعمان في الاولوى نوافضها  
في الثانية فامشوا الى دفع ذلك بان نسبة الخارجية يصدر في احد الارضين على الحد الذي  
يصدر عن النسبة الخارجية المستندة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المصنوعة من الخارجية  
المستندة والاستقبال فصدق من الخبر الخارجين ما يطابق نسبة النسبة الخارجية المستندة  
وتكذلك منه ما لم يطابقها وكذا في الخبر السليم ونسجها انه اذا كان المراد بين الخارج نسبة  
الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشترج قبل من غير صدق كذا على نسبة مطابقة وقد  
عن ذلك من قال الصدق والخبر في النسبة التي ينشأ عن الكلام واحدة فذلك على ما  
فما خارج في الخبر الاستقبال ما يكون والاستقبال ولا تصور ما يكون في الماضي والمكان  
وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فما خارج ايضا ما يكون  
لان نسبة الكلام لما كانت استقبلية كانت الخارجية ايضا واقعة فملاها فاشترج  
على حساب اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض المحاشي ان قرأنا  
في احد الارضين دفع لزعم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشأ الفعل  
الفعول عن ان النسبة الخارجية معتبرة على اعتبار نسبة الكلام بحسب الارضين  
ففيه على ذلك بقوله في احد الارضين فادفع الوجه وانت خبر بان ذلك معنى على  
ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا فذلك الاستقبال خارج فالحال معنى النسبة  
الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم وان اريد لنسبة خارج كذلك  
اي تطابقه او لا تطابقه وما يصح من ان النسبة الكلام لا نشأ خارجا لكن لا يكون  
بهيئ تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فافهم بين الخبر والانتشار

فإنه من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة

اعاها باعتبار ان خارج الخبر حيث تطابقه نسبة اول المطابقة وخارج كذا في المثال  
 ويتوجه عليه ان هذا رجع للنقضين الامام لان يوجد قوله مطابقة اول المطابقة على  
 قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال رحمه الله بحيث قصدان طائفة خارجية  
 تطابقه اول المطابقة او يحيل قوله اول المطابقة على من عدم الملكة فيكون لا تطابقه  
 بمعنى شخص من سبل المطابقة وما ذكره رحمه الله القصور مشعرا لا خارج للنسبة الكلام  
 الانشائي حيث قال غير قصد الكثرة كالا على نسبة واحدة والواقع لا يقال ان نسبة الكلام  
 بل في القصد الالهي على الخارج وانما وجب غنية كونه يقال هذا بناء على ان مقتضى  
 الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه الالهي اذ خرج القصد انما اعلوا باعتبار  
 القصد الالهي على ما قالوا الوبان ملا قصد لا يعتبر وجوده فغنى القصد في حكم  
 نفي ثبوت الخارج للنسبة على انه لما رتب في مقام الفرق بين الخبر  
 والانشاء لا تنفاد قصد المطابقة وجودا وعدما في الانشاء واقصر على نفي القصد  
 الالهي على الخارج علما ان قصد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار القصد  
 المذكور غاية الامر فيوجه ان قوله ان لا يكون النسبة خارج لذلك يشعر بغير  
 الخارج بناء على ما قرره من فائدة رجوع النفي الى القيد والامور في سهل عند اهل  
 ولك ان نقول ان كان المراد بغير الخارج للنسبة للكلام ما ذكره في الامور  
 لذلك ويحتمل ان يراد به ان الشئين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فينبغي  
 مع قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع فلهذا النسبة الواقعة خارجة فلا اعتبار  
 خارج لكن لا قصد المطابقة بينهما وبين نسبة الانشاء وحيث اوعدا ولا ينفك اليها

فإنه من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة

فإنه من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة

فإنه من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة  
 فلو كان من غير نقض من لا ينفك عن العادة

قوله وهذا معنى وجوب النسبة الخارجية أي ما ذكرنا من وجوب النسبة والواقع بين  
السنين المذكورين مع قطع النظر عن الدهن معنى وجوب النسبة الخارجية يشتر  
أن ليس معنى الخارج ههنا ما أرادوا الأعيان حتى يلزم كون النسبة من الأسماء  
الصينية الموحدة والأعيان بل معنى الخارج ههنا خارج الدهن أي الواقع في نفس  
الأمر كما سيظهر وجهه لأنه إن الواقع هو الخارج الذي يكون النسبة الكلام المحرر  
بمعناه هم فالواقع هو النسبة الخارجية ههنا أو بما يوجبهم منه والنسبة الخارجية  
الموجبة والخارج وإنه باطل لما قلنا النسبة ليست بموجودة والخارج قد يقع  
ذلك بأن معنى الخارج ههنا الواقع وخارج ذهن الكلام والمخاطب أعني خارج الكلام  
لما أرادوا الأعيان فلا يطل وجوب النسبة الخارجية بهذا المعنى لما قلنا أن  
ليست بموجودة والخارج لأن الخارج منه بمعنى ما أرادوا الأعيان وقد يقع  
بأن معنى كون النسبة خارجية ههنا أنه أمر خارجي لا موجد خارجي فالخارج ههنا  
ظرف لفعل النسبة لا الموجد ها وهذا لا ينافي ما قلنا النسبة ليست بموجودة  
والخارج لأن الخارج منه ظرف لوجوب النسبة لأنفسها وأنبات ظرفية الخارج  
لا ينافي في ظرفيته لوجوب ههنا لا في الثانية لا لوجوب في الأولى وأنبات لا  
لا يستلزم أنبات الثانية فإن الخارج في قولنا زيد موجود والخارج ظرف لنفس  
الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجوب الوجود حتى لو لم يكن الوجود موجودا خارجيا  
فإن الموجود الخارج ما يكون الخارج ظرفا لوجوده ولا ما يكون الخارج ظرفا  
لنفسه وقولنا الوجود ليس بموجود والخارج ظرف لوجوب الوجود

له قوله فافهم أن النسبة الخارجية  
بمعنى ما ذكرنا من وجوب النسبة الخارجية  
فإنما هو الذي خارج السنة فمجرد ذلك لا يوجب  
كون النسبة من الأسماء الصينية الموحدة في نفس  
موضوع الوجود بل هو النسبة الخارجية  
له قوله فافهم أن النسبة الخارجية  
بمعنى ما ذكرنا من وجوب النسبة الخارجية  
فإنما هو الذي خارج السنة فمجرد ذلك لا يوجب  
كون النسبة من الأسماء الصينية الموحدة في نفس  
موضوع الوجود بل هو النسبة الخارجية

مذکورہ خانہ دارم نہاجی کو سبکدوش  
کی نسبت کو قلمبند کیا گیا ہے  
الاسلام

فانما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

[illegible][illegible]







لم يطابق الواقع ولا اعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط  
 فيشكل وجه الاستدلال بلاية لاها لا يثبت ما هو الذي من كون الصدق  
 مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة ويمكن ان يقال قد يكون الفرق  
 من كون الاستدلال في مذهب الخصم ولاية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع  
 كما هو مذهب الجمهور لاها لا يثبت كذب معها فلا يكون الصدق باضمره  
 امتناع اجتماع الصدق والكذب نفاقا وان قيل بارتفاعها ولا يبعد ان  
 يثبت بلاية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من جعل الكذب  
 عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع ولا اعتقاد  
 جميعا ومن جعل الصدق مطابقة لم يجعل الكذب عدم مطابقة لا  
 فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون  
 الصدق مطابقة فقط على ما هو مقتضى بقا بهما **قوله** بشهادة ابي الاك  
 فلان قلت هذه الموكولات تغيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهذا  
 الشهادة احدى كون عليه السلام رسول الله لا تأكيد شهادة المناقذين للمدلول  
 عليها بقوله تشهد فلا شهادة هذه الموكولات وتضمن تشهد الخبر للذكر تعالى  
 انما وان دخلت على الشهادة في لكنها اشعر بان الشهادة غنجد كما بل وضيقا  
 هذا ولا وجه ان يجعل الخبر للذكر في تضمنها هذه الموكولات لا في قوله تشهد  
 وتفسير الكذب والشهادة بوجوه الشهادة باعتبار كون خبره او وثيقا  
 وجهه والحاشية **قوله** بل ونعم الفاسط كان الكذب عدم مطابقة الواقع

على قوله لا يثبت كذا حسن  
 مطابقة الواقع كدرب جمهور وانما في كون  
 علم الصدق ان من ذلك كل لا يثبت ان الصدق مطابقة  
 لا اعتبارا لوجه صدق بل في كون ان الصدق مطابقة  
 يروي ان قوله لا يثبت كذا حسن  
 لا اعتبارا لوجه صدق بل في كون ان الصدق مطابقة  
 لا اعتبارا لوجه صدق بل في كون ان الصدق مطابقة  
 لا اعتبارا لوجه صدق بل في كون ان الصدق مطابقة

قدوس قال ذلك كلف في خبره على ما لا يطابق كلامه  
 الصدق في بيان ذلك فالانصاف الكذب في بيان انصاف  
 للواقع وهو مطابقة للاعتقاد فقط فلو ان كلف انصاف  
 فكذلك يروي انه قوله لا يثبت كذا حسن  
 قوله لا يثبت كذا حسن  
 قوله لا يثبت كذا حسن

ملک قومی دوزخی میں رہ کر قوم کو دوزخ فانی میں لے جاتا ہے۔

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

موقع حال کن موقع استراحت و  
کنند حال کذب قدر مکان استراحت  
کون الطاهرین و جوی صومعه عالی الفصول  
موقع الاستراحت و مکان کون الطاهرین  
و جوی صومعه عالی الفصول  
کون الطاهرین و جوی صومعه عالی الفصول  
کون الطاهرین و جوی صومعه عالی الفصول  
کون الطاهرین و جوی صومعه عالی الفصول

[illegible]

هناك اعتقاد مطابقة الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد أصلا على أنه الواقع من مرجع  
النفي إلى العتيد حتى يطابق ما ذكره رحمه الله من هذا الجحش أن الكذب عند عدم مطابقة  
الواقع مع اعتقاد عدده أو حمل على معنى من الجحش الكلي انفي الواسطة ودخل في الكذب  
جميع أفعالهم لأن جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا لصريح عدم الاعتقاد أصلا  
والأدخل فيه ضمان منها ويحتمل الباقين واسطة فيكون الواسطة أقل  
ذكره رحمه الله وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي فيقيم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم أصلا  
يدخل في الكذب أيضا فهو واحد للعالم الواسطة وكأنه دخل إلى ما ذهب إليه  
في الحمل على السلب الكلي وإن عبارة الانصاح بغيره قول ضربة توافق الواقع ولا اعتقاد  
ح أي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة  
الاعتقاد لا يترقب على التوقف للكلور يثبت على تقدير الخلف أيضا لأن العاقل إذا  
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزءا من أطباق اعتقاده لا أنه ما  
ما اعتقد مطابقة للواقع مثلا إذا اعتقد مطابقة قولك السماء حمراء للواقع فقط  
هذا الخبر اعتقاده وعادة ما يمكن أن يقال إن نفي الاستلزام على تقدير الخلف لا يمنع  
تغليبها لتوافق إذ يكفي هناك أن يكون التوافق موجبا له ولا كذلك لأن موافق الواقع للنفي  
موافق له لكن ربما يتجسس عليه أن الاستلزام هو مطابقة الواقع للواقع لتوافق الاعتقاد  
المطابقة وأيضا التوافق إنما يظهر من لحظة استلزام الاعتقاد للمطابقة لا اعتقاد  
فتعريف هذا بذات الخلق قوله أي الاختيار حال الخلق الأحسن إن خبر يكون الخبر للذكر  
خبر حال الخلق كما تم به أو خارج قال أفرادهم بكن خبرا فقول كان أظهر لأن عدم

[illegible][illegible][illegible]



قبله لرعي إطلاق فائدة الخبر عليه **قول** لو كانوا يعلمون أي لم ينزلوا له ولا خلاف  
من خلاف أي ليس هو علم بذلك لأن كلمة لو يجعل اللبس متغيراً وبالعكس ففي علمهم  
بذلك وقد استنبه **فصل** الآية لا يقال لو يتعلق العلم بالثاني بما يتعلق به العلم الأول  
أنه منزل منزلة اللازم على معنى لو كانوا أهل العلم والمعرفة وان لم يكن منزلة العلم  
أن متعلقه هو مضمون البس إنما أصل أهل الشافعي مثل هذا الذي وجد الضمير ليس  
مضموناً من استقرأه ماله **والآخر** من خلاف لأن مضمون الأول عدل للنفعة **فذلك**  
العلم ومضمون الثاني فصح غاية المنفعة على أي دل عليه لفظ بل للوضوح للزم العلم  
كالماء وغداً **جواب** **والثاني** كما هو البياض فالعلم الأول لا يجعل بالثاني كما  
الثاني موجباً للعلم الأول فلا حاجة إلى ما ذكر من المنزلة لأنه يقال ينزل المنفعة  
اللازم كالماء إلى الآخر ضرورة وداع وليس فليدبر لوسم والقصص حاصل من غير كونه  
من أهل العلم ويجعل علمهم بالحكم المذكور ومعنى من استقرأه العلم من جعل ذلك ليس  
ضيقاً في الآخر أصلاً وهذا غاية المنفعة وبه نهاية الشك على أي ذكر كلمة ينزل للمعنى  
أنه لا ينزله على ذلك الفعل ليجب ما ذكره من أنه لا ينزل ما يعاين بمطلق أنفسهم فأذا  
هو يصح على ذلك كان غاية المنفعة **وقد** كان العلم بما في تنزيل العلم عبارة عن خبر  
بما جعل بها باعتبار تنزيل العلم منزلة الجمل من غير دخل خصوص فائدة الخبر ولا زحماً  
أو حرجاً شاهد أن الكلام الجيد لما كان الغاية في تنزيل العلم منزلة الجمل باعتبار  
تنزيل حرج الشئ منزلة اعتبار حرج دخل خصوص العلم والجمل **أجابه** شاهد أن العلم  
في كلامه إشارة إلى العلم من نعم من علمهم كلام المصنفين الآية الأولى مثال للشئ

[illegible]

من تزيل العالم بالعمادة منزلة المجاهل جاهل بحال وجهه كلام الفلاح استحقاقه **قوله** في  
 اذ ريت في ارضي اولاً وانتهى فانك لا اعتبار خطاي هوان ما يرتب عليه عليه  
 من الانحراج عن حد ما يرتب على افعال البشر وينبغي ان لا ينقص الحق والمثبت بما بعده  
 تغايرها كما قبل الميث هو ارضي بطريق الكسب والحق هو بطريق الخلق لانه بعد ثبوت  
 تغايرهما لا حاجة الى التزيل والظاهر ان من لم يذهب الى التزيل اختار ذلك لنفسه  
 ومن ذهب اليه فله منه حجة عنه وجعل الاثبات نظائر الصوة والحق نظائر الحقيقة  
 فان اردت ان المحاصل بعد التزيل فوجهه ولا فنيها ما عاقل **قوله** اي لا يكون عالماً بوجه  
 النسبة فحتم ان يريد بالحكمه الصديق اي احد الاشان النسبة واقعة اولاً بمعنى خلقه  
 عن الحكمه عدم انصافه وان يريد به وقوع النسبة اولاً فوجهها ومعنى خلقه عنه عدم  
 اذركاياه وعلى الاول لا بد من الاستحسان بان يلزمه فيه الحكمه بمعنى وقوع النسبة  
 اذ لا معنى للزود في الصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلق الذهن عن الحكمه عدم الصديق  
 لا عدم احد الحكمه مطلقاً بحيث يناول عدم نقصان انصافه يستغنى عن قوله وللزود فيه  
 لان الزود فيه بوجه نقصه ونقصه سابقا بقوله وانما عرف  
 ما ذكرنا من فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر الزود فيه لان المخلوع عن الحكمه يستلزم  
 المخلوع من الزود فيه لان الزود فيه بوجه نقصه او اذا اريد بالحكمه الصديق فلان  
 الزود له بغيره في الصديق بل والحكمه بمعنى وقوع النسبة والمخلوع من الصديق لا يوجب  
 المخلوع من الزود فيه وقوع النسبة ولان من ان الزود في الصديق فهو ما يوجب الصديق  
 لاحصائه في المخلوع الصديق لموازاة ان يكون منصوصاً للصديق لا محصل قاً

من تزيل العالم بالعمادة منزلة المجاهل جاهل بحال وجهه كلام الفلاح استحقاقه  
 اذ ريت في ارضي اولاً وانتهى فانك لا اعتبار خطاي هوان ما يرتب عليه عليه  
 من الانحراج عن حد ما يرتب على افعال البشر وينبغي ان لا ينقص الحق والمثبت بما بعده  
 تغايرها كما قبل الميث هو ارضي بطريق الكسب والحق هو بطريق الخلق لانه بعد ثبوت  
 تغايرهما لا حاجة الى التزيل والظاهر ان من لم يذهب الى التزيل اختار ذلك لنفسه  
 ومن ذهب اليه فله منه حجة عنه وجعل الاثبات نظائر الصوة والحق نظائر الحقيقة  
 فان اردت ان المحاصل بعد التزيل فوجهه ولا فنيها ما عاقل **قوله** اي لا يكون عالماً بوجه  
 النسبة فحتم ان يريد بالحكمه الصديق اي احد الاشان النسبة واقعة اولاً بمعنى خلقه  
 عن الحكمه عدم انصافه وان يريد به وقوع النسبة اولاً فوجهها ومعنى خلقه عنه عدم  
 اذركاياه وعلى الاول لا بد من الاستحسان بان يلزمه فيه الحكمه بمعنى وقوع النسبة  
 اذ لا معنى للزود في الصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلق الذهن عن الحكمه عدم الصديق  
 لا عدم احد الحكمه مطلقاً بحيث يناول عدم نقصان انصافه يستغنى عن قوله وللزود فيه  
 لان الزود فيه بوجه نقصه ونقصه سابقا بقوله وانما عرف  
 ما ذكرنا من فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر الزود فيه لان المخلوع عن الحكمه يستلزم  
 المخلوع من الزود فيه لان الزود فيه بوجه نقصه او اذا اريد بالحكمه الصديق فلان  
 الزود له بغيره في الصديق بل والحكمه بمعنى وقوع النسبة والمخلوع من الصديق لا يوجب  
 المخلوع من الزود فيه وقوع النسبة ولان من ان الزود في الصديق فهو ما يوجب الصديق  
 لاحصائه في المخلوع الصديق لموازاة ان يكون منصوصاً للصديق لا محصل قاً

من تزيل العالم بالعمادة منزلة المجاهل جاهل بحال وجهه كلام الفلاح استحقاقه  
 اذ ريت في ارضي اولاً وانتهى فانك لا اعتبار خطاي هوان ما يرتب عليه عليه  
 من الانحراج عن حد ما يرتب على افعال البشر وينبغي ان لا ينقص الحق والمثبت بما بعده  
 تغايرها كما قبل الميث هو ارضي بطريق الكسب والحق هو بطريق الخلق لانه بعد ثبوت  
 تغايرهما لا حاجة الى التزيل والظاهر ان من لم يذهب الى التزيل اختار ذلك لنفسه  
 ومن ذهب اليه فله منه حجة عنه وجعل الاثبات نظائر الصوة والحق نظائر الحقيقة  
 فان اردت ان المحاصل بعد التزيل فوجهه ولا فنيها ما عاقل **قوله** اي لا يكون عالماً بوجه  
 النسبة فحتم ان يريد بالحكمه الصديق اي احد الاشان النسبة واقعة اولاً بمعنى خلقه  
 عن الحكمه عدم انصافه وان يريد به وقوع النسبة اولاً فوجهها ومعنى خلقه عنه عدم  
 اذركاياه وعلى الاول لا بد من الاستحسان بان يلزمه فيه الحكمه بمعنى وقوع النسبة  
 اذ لا معنى للزود في الصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلق الذهن عن الحكمه عدم الصديق  
 لا عدم احد الحكمه مطلقاً بحيث يناول عدم نقصان انصافه يستغنى عن قوله وللزود فيه  
 لان الزود فيه بوجه نقصه ونقصه سابقا بقوله وانما عرف  
 ما ذكرنا من فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر الزود فيه لان المخلوع عن الحكمه يستلزم  
 المخلوع من الزود فيه لان الزود فيه بوجه نقصه او اذا اريد بالحكمه الصديق فلان  
 الزود له بغيره في الصديق بل والحكمه بمعنى وقوع النسبة والمخلوع من الصديق لا يوجب  
 المخلوع من الزود فيه وقوع النسبة ولان من ان الزود في الصديق فهو ما يوجب الصديق  
 لاحصائه في المخلوع الصديق لموازاة ان يكون منصوصاً للصديق لا محصل قاً







الذي من شأنه ان يستفاد من كونه باعتماداً وتفحق الاستفاد بالفعل **قوله** مشاهدتها  
عنده ان حمل المشاهدة على المشاهدة العقلية اى البديهة العلم القطعي من اجل الدلائل  
مشاهدتها سواء حمل على اصطلاح العقول او الاصول وان حمل على المشاهدة الحسية  
لازم حمل الدلائل على اصطلاح الاصول لان الدلائل عند اهل العقول تصدقات متينة  
ليست بحسنة **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي ولا يندفع فيه مدعى كونه على هذا التقدير  
ان يكون في نفس الامر الدلائل ما لو تأمله ارتدع فالارتداع لازم للتأمل في  
الدلائل الموجبة ونفس الامر لا مجرد وجوده ونفس الامر فلا يرجع عليه ان مجرد  
وجوده لا يكفي في الارتداع ويمكن دفعه بان المراد بالارتداع هو الارتداع للملك  
اعني الارتداع على تقدير التأمل بمعنى كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع  
على تقدير التأمل لان التأمل انما يمكن في الدلائل المعلوم لتفصيل الجمل فلا بد ان  
يكون الدلائل معلوماً للمتكفر فاما فيه فيرتدع وبذلك يندفع ما ورد على قوله  
ما يمكن حاصلاً عند انه يدل على ان مجرد الجمل عند كونه في الارتداع  
فيستوجب على تقديره رحمه الله كونه معاً يكون معلوماً له ان مجرد المعلومية  
والحصول عند ما يكفي في الارتداع فما وجه ترتيبه على التأمل في ذلك المعلوم  
وايضاً التأمل في الدلائل يقيد العلم بما في حاجة الى تفصيل الدلائل يكون معلوماً  
ويمكن ان يقال لما وصف الدلائل بكونها مشاهدات والظفر منه المشاهدة الحسية فعلاً  
ان يحمل على اصطلاح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب  
جزئى مجرد معلومية لا يكفي في الارتداع بل يجب التأمل والنظر فيه **قوله**

قوله من شأنه ان يستفاد من كونه باعتماداً وتفحق الاستفاد بالفعل  
عنده ان حمل المشاهدة على المشاهدة العقلية اى البديهة العلم القطعي من اجل الدلائل  
مشاهدتها سواء حمل على اصطلاح العقول او الاصول وان حمل على المشاهدة الحسية  
لازم حمل الدلائل على اصطلاح الاصول لان الدلائل عند اهل العقول تصدقات متينة  
ليست بحسنة قوله لان مجرد وجوده لا يكفي ولا يندفع فيه مدعى كونه على هذا التقدير  
ان يكون في نفس الامر الدلائل ما لو تأمله ارتدع فالارتداع لازم للتأمل في  
الدلائل الموجبة ونفس الامر لا مجرد وجوده ونفس الامر فلا يرجع عليه ان مجرد  
وجوده لا يكفي في الارتداع ويمكن دفعه بان المراد بالارتداع هو الارتداع للملك  
اعني الارتداع على تقدير التأمل بمعنى كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع  
على تقدير التأمل لان التأمل انما يمكن في الدلائل المعلوم لتفصيل الجمل فلا بد ان  
يكون الدلائل معلوماً للمتكفر فاما فيه فيرتدع وبذلك يندفع ما ورد على قوله  
ما يمكن حاصلاً عند انه يدل على ان مجرد الجمل عند كونه في الارتداع  
فيستوجب على تقديره رحمه الله كونه معاً يكون معلوماً له ان مجرد المعلومية  
والحصول عند ما يكفي في الارتداع فما وجه ترتيبه على التأمل في ذلك المعلوم  
وايضاً التأمل في الدلائل يقيد العلم بما في حاجة الى تفصيل الدلائل يكون معلوماً  
ويمكن ان يقال لما وصف الدلائل بكونها مشاهدات والظفر منه المشاهدة الحسية فعلاً  
ان يحمل على اصطلاح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب  
جزئى مجرد معلومية لا يكفي في الارتداع بل يجب التأمل والنظر فيه قوله

قوله من شأنه ان يستفاد من كونه باعتماداً وتفحق الاستفاد بالفعل  
عنده ان حمل المشاهدة على المشاهدة العقلية اى البديهة العلم القطعي من اجل الدلائل  
مشاهدتها سواء حمل على اصطلاح العقول او الاصول وان حمل على المشاهدة الحسية  
لازم حمل الدلائل على اصطلاح الاصول لان الدلائل عند اهل العقول تصدقات متينة  
ليست بحسنة قوله لان مجرد وجوده لا يكفي ولا يندفع فيه مدعى كونه على هذا التقدير  
ان يكون في نفس الامر الدلائل ما لو تأمله ارتدع فالارتداع لازم للتأمل في  
الدلائل الموجبة ونفس الامر لا مجرد وجوده ونفس الامر فلا يرجع عليه ان مجرد  
وجوده لا يكفي في الارتداع ويمكن دفعه بان المراد بالارتداع هو الارتداع للملك  
اعني الارتداع على تقدير التأمل بمعنى كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع  
على تقدير التأمل لان التأمل انما يمكن في الدلائل المعلوم لتفصيل الجمل فلا بد ان  
يكون الدلائل معلوماً للمتكفر فاما فيه فيرتدع وبذلك يندفع ما ورد على قوله  
ما يمكن حاصلاً عند انه يدل على ان مجرد الجمل عند كونه في الارتداع  
فيستوجب على تقديره رحمه الله كونه معاً يكون معلوماً له ان مجرد المعلومية  
والحصول عند ما يكفي في الارتداع فما وجه ترتيبه على التأمل في ذلك المعلوم  
وايضاً التأمل في الدلائل يقيد العلم بما في حاجة الى تفصيل الدلائل يكون معلوماً  
ويمكن ان يقال لما وصف الدلائل بكونها مشاهدات والظفر منه المشاهدة الحسية فعلاً  
ان يحمل على اصطلاح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب  
جزئى مجرد معلومية لا يكفي في الارتداع بل يجب التأمل والنظر فيه قوله



عند المحققين كاشف عن عبارة الشرح كقولنا فالأصل حقيقة وبضعة مجاز وبضعة ليس  
 لذلك في وجه الشرح عليه وإن لم يكن دونه شكوك **قوله** القول للعقل لمن لا يعرف  
 حاله وهو يتبين منه قبل ما يحدد أن ذكره على سبيل العادة ولا يقع استغناء بل هو كلام  
 حقيقة ايضا وأنت خير بان الحاطب إذا كان عارفا بحال القائل أنه معزى لربيعين  
 كونه حقيقة مجازا من جعل القائل علم الحاطب قربة على أنه لو رده ظاهره فهو قول كافي  
 احد القديين لأنه إذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعا فإذا ذكرها لكن  
 يتبينها منه لأنه لا ينسب قربة على عدم ارادة الظاهر بعد **قوله** أي والحال أنك  
 خاصة إشارة الى أن تقدير السند اليه للمقصد أعامدية لأنه لو علم الحاطب ايضا  
 أن يعلم علم المتكلم بذلك أيضا أولا على الاول لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصادقة  
 بل أن كان الاسناد للملابسة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فنحصل المتكلم يعلم  
 بعدم الخبيء باعتبار أنه على تقدير علم الحاطب لا يتبين كونه حقيقة لا باعتبار أنه على هذا القدر  
 لا يكون حقيقة من أقواله ومجازا في الاستبانت أعما معنى أنه يمكن هذا الجواز في الشرح  
 ايضا لما ذكره روح الله في الشرح أن الجواز في النفي مذكور وعلى الجواز الاستبانت فإن كان لا  
 مجازا كان النفي مجازا ولا **قوله** في غير الملازمة يظهر التقيد للملابسة فائدة **قوله** من الحقيقة  
 أو الموضع الذي يقول اليه العقل نقل عنه روحه الله والخوشى أن من في قوله  
 من الحقيقة ببيان وفي قول العقل ابتدائية أي يطلب موضعه من العقل أو هو كافي  
 يفيد أن يكون نسخي يكون على ما هو عليه والعقل والظن كلامه روح الله لا يجعل كلمة  
 في قول العقل حجة ليقول لا يستدل أن يجعل حجة له على معنى نقله له موضعاً يرجع

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اليه العقل اى يحكم العقل به ويحيز ان يجعل امرا كذا في من الحقيقة فصلة ليلول  
ايضا على معنى نقله بضمعا راجع اليه الحقيقة ان ينقل اليه منها لا منها كذا ولما جعل  
من الثانية بيانية فكلا واعا العظمير الشرح على طلب الحقيقة بل رجع اليها الموضع المذكور  
لان مذهبه ان الجواز العقل لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذا اذرك هذا القول  
لو يستقر طلب الحقيقة **قوله** ويرجع من الفعل معه ان اراد به انه لا يسند الى الفعل  
معه باقيا على حاله فكذا للفعل به وان اراد انه لا يسند اليه اصلا وان اخرج عما كان  
عليه فعليه منع ظاهر هو ان رفع الخشعة في استك الماء والخشعة على العطف  
على الفاعل فكذلك مسند اليه كما رفع زيد فوضعت زيدا فاعمال ضرب زيد ففعل  
مسند اليه والجلاب بن المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه اذا اسند  
لويق مقصود المصاحبة معول للفعل بل الكون معول بالفعل لان معنى للمصاحبة  
انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع وريق فلو يرق بخلاف للفعل به فانه عند  
الاسناد اليه ينفع على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد قال للفعل به  
في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقدير بالمضن والفعل مع  
ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد المصاحبة معول للفعل فالفعل به في الاصطلاح  
يقع مسند اليه دون للفعل معه في الاصطلاح **قوله** يعني غير الفاعل في المبنى الفاعل  
انما هو غير الضمير بذلك من ولو كان قبل ان التقط على حيث فغيره ما قبل الفاعل  
والفعل به ثم بين ان المراد غير الفاعل والمبنى الفاعل الخ لانك قد سميت  
بذلك ما ساء الفاعل والفعل مطلقا فالضمير لا يرجع اليه الا على سبيل الاطلاق

[illegible]

لكن لما ذكرنا ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علوان  
 المراد فلما كان الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غير في المبني للمفعول  
 حقيقة لان للمفعول غير الفاعل مفعول عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين  
 اولا مرج الضمير على ما مضى في اللفظ غير المراد بغيره المقام **قوله** يعني لا يحمل  
 ان ذلك الغير يشابه ما هو له كانه اغا فصر بذلك ولم يقتصر على طاهرش وهو ان  
 الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعر ملازمة الفعل  
 هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لمطهرها لا يوجب المجازية ولا لان الاسناد  
 الى ما هو له مجازا وايضا قد يقع في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غير المضاهاته  
 ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء  
 صواب في المجاز مضاهاته الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على طاهرش لم يعبه  
 بناء على انه يفهم منه ان الاسناد بمجرى الملازمة مجاز وهو ان الاسناد الى  
 ما هو له ليس بمجرى مجاز بل لاجل انه هو له **قوله** من الاضافية والاعلالية لاجل  
 الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر هناك الوصف في فعل الوصفة من اسم الفاعل والمفعول  
 او غيرهما وما مصلح ولما ذكرنا ان على قول المصنف ان اسناد الفعل والصفة  
 الضمير والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح من انما هو افعال  
 ليس حقيقة ولا مجازا عند المصنف لا نحتاج الى الاسناد الى الملازمة كما انك لنستعمل انما  
 اقبال **قوله** والتعريف للذكر انما هو الاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في  
 الاسناد والتعريف الذي ذكره للمصنف بالاسناد فلا بد من اعتباره فيضصر

لعل قوله لا يحسن اسناد الى ما هو له  
 لا يحسن ان الاسناد الى غير المفعول في المبني له  
 من فاعل ليس انما كانت  
 انما كانت الاسناد الى غير المفعول في المبني له  
 الاسناد الى ما هو له كانه اغا فصر بذلك ولم يقتصر على طاهرش وهو ان  
 الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعر ملازمة الفعل  
 هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لمطهرها لا يوجب المجازية ولا لان الاسناد  
 الى ما هو له مجازا وايضا قد يقع في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غير المضاهاته  
 ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء  
 صواب في المجاز مضاهاته الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على طاهرش لم يعبه  
 بناء على انه يفهم منه ان الاسناد بمجرى الملازمة مجاز وهو ان الاسناد الى  
 ما هو له ليس بمجرى مجاز بل لاجل انه هو له **قوله** من الاضافية والاعلالية لاجل  
 الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر هناك الوصف في فعل الوصفة من اسم الفاعل والمفعول  
 او غيرهما وما مصلح ولما ذكرنا ان على قول المصنف ان اسناد الفعل والصفة  
 الضمير والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح من انما هو افعال  
 ليس حقيقة ولا مجازا عند المصنف لا نحتاج الى الاسناد الى الملازمة كما انك لنستعمل انما  
 اقبال **قوله** والتعريف للذكر انما هو الاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في  
 الاسناد والتعريف الذي ذكره للمصنف بالاسناد فلا بد من اعتباره فيضصر

٩٣  
 لعل قوله لا يحسن اسناد الى ما هو له  
 لا يحسن ان الاسناد الى غير المفعول في المبني له  
 من فاعل ليس انما كانت  
 انما كانت الاسناد الى غير المفعول في المبني له  
 الاسناد الى ما هو له كانه اغا فصر بذلك ولم يقتصر على طاهرش وهو ان  
 الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعر ملازمة الفعل  
 هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لمطهرها لا يوجب المجازية ولا لان الاسناد  
 الى ما هو له مجازا وايضا قد يقع في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غير المضاهاته  
 ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء  
 صواب في المجاز مضاهاته الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على طاهرش لم يعبه  
 بناء على انه يفهم منه ان الاسناد بمجرى الملازمة مجاز وهو ان الاسناد الى  
 ما هو له ليس بمجرى مجاز بل لاجل انه هو له **قوله** من الاضافية والاعلالية لاجل  
 الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر هناك الوصف في فعل الوصفة من اسم الفاعل والمفعول  
 او غيرهما وما مصلح ولما ذكرنا ان على قول المصنف ان اسناد الفعل والصفة  
 الضمير والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح من انما هو افعال  
 ليس حقيقة ولا مجازا عند المصنف لا نحتاج الى الاسناد الى الملازمة كما انك لنستعمل انما  
 اقبال **قوله** والتعريف للذكر انما هو الاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في  
 الاسناد والتعريف الذي ذكره للمصنف بالاسناد فلا بد من اعتباره فيضصر

هو قوله لان المدعى ان الحكماء اوجبوا

في التعريف بان يجعل التعريف الجاز لا اسنادا لا مطلق الجاز العقيد او تعميم التعريف بان يرد  
بالاسناد مطلق النسبة فيقتاد بالاضافية ولا يقاكية واثارها لفظ المظهر والبيد  
الثاني لان التبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة هو ما بينهما الاصطلاحية ولا ينبغي  
ان يزعم عليك وهم ان حمل الاسناد للدكتور التعريف المذكور على مطلق النسبة لا  
بل لا بد من حمل الاسناد المذكور سابقا في قوله الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه جاز  
عقيد على مطلق النسبة ايضا ولا كان التعريف اعلم للتعريف الله لان يرتكب ان  
الضيق في قوله هو اسناده الى ملائمة جمع الى مطلق الجاز العقيد الذي هو مستم  
من الاسناد لا بد من ان يخلو في المقيد او يثبت ما جاز والبعض من كون القوم اعلم  
من تعميم وتعلم ان تعميم التعريف بجمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح مطلق الجاز  
اللفظ الاول مما وقع في شرحه من حمل الاسناد اعلم الصحيح واللازم من الكلام ليصلح التعريف  
لمطلق لان التعريف يكون هو العقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه **قوله** جعل  
استاد اخر اخرج الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال وقت خلاف ما عند العقيد  
استخرج التعريف بجمل الجاهل انما يستفيد ذلك لكونه قبل التناول من جهته  
ولا كان التعريف مطرأ مع ذكر خلاف ما عند العقل لان قول الجاهل ان جعل  
في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التناول وقد فهم ما ذكره من السكالك التناول  
الكذب فقط من ان اخرج قول الجاهل من خلاف ما عند السكالك والكذب بقيد التناول  
ولا يجز عليه ان اخرج الكذب بقيد التناول لا يوجب اختصاصه باخراجه جاز  
لان يجز به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكالك جعل التناول

لاخراج الكذاب فضل على معنى انه نسب لخراج الكذاب اليه و لم ينسب اليه لخراج  
 قول الجاحل لانه جل قول الجاحل داخل في هذا القيد غير خارج به **قوله** وان  
 المبتدئ والمعيد اللذان على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله وارادته وان اثناء الشك  
 او شعر راسه وان طلوع الشمس وغيرهما كل م يقع بذلك قال بانه للمبتدئ والمعيد  
 والمفني لعدم القائل الفصل وكان هذا دليل سلام القائل واما باعتبار ان كون  
 الاثناء بامره وارادته يدل على كونه مفنيا وان كون طلوع الشمس وغيرها بامر يدل  
 على كونه مفنيا مبدا مأمورا بها ايضا قس بان جعل الاسناد معنى على الجازية  
 افتاد في الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مضمرة الى الجاز قبل اوانه ويجوز  
 دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره **قوله** باعتبار حقيقة الطرفين او مجاز  
 ربما يتوهم ان الاقسام هذا الاعتبار لا تجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفين حقيقيين  
 وان يكونا مجازيين لان القسمين الآخرين احق ما يكون الطرفين مختلفين ليسا  
 بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين ومجازية الاخر الى العثمان الا ان  
 ليسا باعتبار احد الاخرين حقيقة الطرفين او مجازية **قوله** على ما يشعر به كلمة  
 اوبل باعتبار كليهما في العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازية  
 بافراد الطرفين وبلغوا الواو والحواب ان ترميع القصة هذا الاعتبار يعني انه  
 يلاحظ هذا الاعتبار في القصة الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار  
 في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل القسمين الاولين وفي مجموع  
 القسمين الآخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان او مجازيان ولا يضر عدم

ولا بد ان ياريد اسناد القائل الى من سئل عن حقيقة القول  
 البحت والمعيد هو الذي قال بامر الله وارادته وان اثناء الشك  
 او شعر راسه وان طلوع الشمس وغيرهما كل م يقع بذلك قال بانه للمبتدئ والمعيد  
 والمفني لعدم القائل الفصل وكان هذا دليل سلام القائل واما باعتبار ان كون  
 الاثناء بامره وارادته يدل على كونه مفنيا وان كون طلوع الشمس وغيرها بامر يدل  
 على كونه مفنيا مبدا مأمورا بها ايضا قس بان جعل الاسناد معنى على الجازية  
 افتاد في الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مضمرة الى الجاز قبل اوانه ويجوز  
 دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره **قوله** باعتبار حقيقة الطرفين او مجاز  
 ربما يتوهم ان الاقسام هذا الاعتبار لا تجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفين حقيقيين  
 وان يكونا مجازيين لان القسمين الآخرين احق ما يكون الطرفين مختلفين ليسا  
 بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين ومجازية الاخر الى العثمان الا ان  
 ليسا باعتبار احد الاخرين حقيقة الطرفين او مجازية **قوله** على ما يشعر به كلمة  
 اوبل باعتبار كليهما في العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازية  
 بافراد الطرفين وبلغوا الواو والحواب ان ترميع القصة هذا الاعتبار يعني انه  
 يلاحظ هذا الاعتبار في القصة الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار  
 في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل القسمين الاولين وفي مجموع  
 القسمين الآخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان او مجازيان ولا يضر عدم





عند الشيء كما لا نال الواجب ان يكون التغيير فاعلم انما النفس الفعل المذكور نحو جازيت  
فخسا واما المتعدي فهو امتداد الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلم ان لا يتبدل  
للمتغير وهو الماء كما انه ماء وانما للزمن في غير زمانا كما وصيونا فان الصبي صغير  
لا في غير زمانا نحو فيه مثل امتداد الاناء ماء قوله وطلعت هذا كسلف وانما في ذلك  
الشيخ قال رحمه الله في شرح المغناص وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب  
بالنظر بالمقصود الكلام ان ليس المقصود ههنا الاقدام وتغييرها بل الاقدام وتغيير  
على ما صرح به الشيخ دفعا لما يوتهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجب ههنا  
اقداما وتغييرا حتى يطلب به فاعلم وانما هو متوهم مقدور وللحق الموجب هو التقدم  
والتصديق في اخير هذا كلامه يعني انه وان ذكر الاماقدام والتغيير لكن قصد  
بالحال الاقدام وتغييره وهو بين غير موجوبين وليس الموجب الا التقدم والتغيير  
واذا لم يوجد الاقدام والتغيير لم يطلب بهما الفاعل ضرورة فلا يراد عليه نقل  
عنه روح والحاصل ان اذ لم يكن اقدام جمع كونه مذكورا لمقصودا كان هناك مجاز  
لغيره في السند كما مجاز عقل في الاستناد فلا شك ان انتفاء المعنى في الواقع  
لا يفتح فصحة استعمال اللفظة كما يقبل الاقدام للمعنى وللهموم مثلا واذا  
جمع استعمال الاقدام في معناه مع انتفاءه لكن مجازا في نفسه قطعا ولا يقال على  
لفظ الاقدام للسند في الاقدام للمعنى على ما هو مستعار في تسمية عند السكاك وان  
مجازا قطعا عند الالة قياس مع الفارق لانه استعمال الاقدام في وصفه ومع شبيهه  
بالاقدام للحقيقة وان غير ما وضع له لفظ الاقدام جاز ما خلا لفظ الاقدام فانه

[illegible]

قول علي بن الرضا في قوله لا يثبت له  
 ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة

في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة

في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 في قوله لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة

المستعمل في معنى الموضوع له وهو الكلام الحقيقي لكن اعتبر في حقه سبيل التوهم دون  
 التصريح والتأكد كقولهم لا يثبت له ما لا يثبت له في الدنيا ولا في الآخرة  
 لغائده هي للبالغه في جدلية الحق والعدل حيث نسب الكلام له على وجه الحقيقة  
 وجعل مقدماته لا تنفي أحداً من الخصم القدر من المقدم بل أنه هو المصلح لا يقال  
 الفاعل للأقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجبه  
 للأقدام مع كونه موهوماً لكل حقيقة إذا اسند اليه يكون حقيقة لأنه يقال عنها  
 الأقدام الموهوم لا يحتاج إلى اعتبار مقدم متوهم ففي اعتباره غنية **قول** وهذا  
 معنى على أن المراد بعيشته التي لا تنفي دفع ما يقال الأسناد المجازي عند الضعيف  
 إنما هو أسناد الصفة إلى الضمير في راضية لا النسبة الوصفية في عيشة راضية  
 فيجب أن يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه  
 ثم لصحة أن يقال هو في عيشته هو الحق صاحبها بها ووجه الدفع أن ضمير راضية بها  
 هو للعيشة فالمراد بها واحد فإذا أريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة أيضاً  
 فيلزم أن يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظم وعبارة المقتضى هي  
 بناء على أن المراد بلفظ عيشة المذمومة فيه أما حسن العيشة أو ضميرها بناء على  
 وكلاهما **قوله** وهذا أولى بالتحصيل لأن المجاز عند المصنف إنما هو أسناد الضمير  
 إلى الضمير المستكن فيه العام إلى المضافين إيراد الضمير فلا بد لفظاً منها أنه  
 الضمير إلى شيء حتى يلزم إحصاءه إلى غنائه وهذه المناقشة لا تجري في الآية  
 وهو ظاهر ما أحسن التحصيل بنهاه صاف في الجملة بناء على أن المراد بالنهار وضميره واحد

فاذا اريد يا حده ما سمى كان هو المراد بالآخر ايضا **قول** عنهما القائلين بان اسماء الله  
 توقيفية اشارة الى ما ذكره في الجواب عن هذا السؤال ان التوقيف على السبع انما يلزم  
 ان يوافق السككي بالتوقيف ولكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب محتمل من  
 عند القائل بالتوقيف كما عند غير هؤلاء لان امر على ما زعم السككي لو كان كذلك في  
 والجواب ان معنى هذه الاخرى انما يتوجه عليه انه ان اريد التشبيه به ادعاء  
 لاحقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة فلا نه انما يستند حقيقة الى التشبيه به **لحقيقة**  
 لا ادعاء لا ترى انه لما كان حمل الخلق الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل  
 لو يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح فحمل الريح غزالة الفاصل  
 الحقيقي ادعاء لا يحمل اسناد الانبياء اليه حقيقة فان قلت اذا كان الريح ممكنة  
 يكون الانبياء تخيلية والتخيلية عند السككي يجب ان لا يكون لها حقيقة حسا  
 ولا عقلا كما تعلقا للنية يقصد بها امر وهمي شبيه بالافكار فكذلكها يقصد امر وهمي  
 شبيه بالانبياء ولا شك ان اسناده الى الريح بطريق الحقيقة يقال قد يصح  
 السككي بان قرينة المكينة في انت الريح وهو الانبياء او حقيقة ممكنة بلا تفصيل  
 فانه ينفك كل واحد منهما عن الآخر **قول** وعدم الحادث سابق على وجوده  
 لا يقال ان الحادث عده اسباغافله عدم لاحق وقد عجزنا عما يدل على العدم  
 الاصح فان الحادث هو لا سقوط فلا يشترط وجود العدم السابق بالا اعتبارا لانه يقال  
 الاصل هو العدم السابق وهو الواقع هنا ولما التقيده بما يدل على الاصح فلذلك وقع  
 فكانه متروك عن اصله يشعر بان الترتيل ليس على سبيل التحقيق كما كان قوله فانه لا يبي

سبعة قوله بل جاز على الاصح  
 اشارة الى ان التوقيف على السبع انما يلزم  
 ان يوافق السككي بالتوقيف ولكنه لا يقول به  
 ووجه الرد ان هذا التركيب محتمل من  
 عند القائل بالتوقيف كما عند غير هؤلاء  
 لان امر على ما زعم السككي لو كان كذلك في  
 والجواب ان معنى هذه الاخرى انما يتوجه  
 عليه انه ان اريد التشبيه به ادعاء  
 لاحقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة فلا نه  
 انما يستند حقيقة الى التشبيه به **لحقيقة**  
 لا ادعاء لا ترى انه لما كان حمل الخلق  
 الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل  
 لو يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا  
 على الاصح فحمل الريح غزالة الفاصل  
 الحقيقي ادعاء لا يحمل اسناد الانبياء اليه  
 حقيقة فان قلت اذا كان الريح ممكنة  
 يكون الانبياء تخيلية والتخيلية عند السككي  
 يجب ان لا يكون لها حقيقة حسا ولا عقلا  
 كما تعلقا للنية يقصد بها امر وهمي  
 شبيه بالافكار فكذلكها يقصد امر وهمي  
 شبيه بالانبياء ولا شك ان اسناده الى الريح  
 بطريق الحقيقة يقال قد يصح السككي بان  
 قرينة المكينة في انت الريح وهو الانبياء  
 او حقيقة ممكنة بلا تفصيل فانه ينفك كل  
 واحد منهما عن الآخر **قول** وعدم الحادث  
 سابق على وجوده لا يقال ان الحادث عده  
 اسباغافله عدم لاحق وقد عجزنا عما يدل  
 على العدم الاصح فان الحادث هو لا سقوط  
 فلا يشترط وجود العدم السابق بالا اعتبارا  
 لانه يقال الاصل هو العدم السابق وهو  
 الواقع هنا ولما التقيده بما يدل على الاصح  
 فلذلك وقع فكانه متروك عن اصله يشعر



المعنى اى ان الخبر لا يصلح الا له غير خبره للاختلاف في الفائدة فيه وان للكل قول يقصد  
 احدهما ولا يحظر الاخر به وما ذكره فوجه الاختلاف لا من فلا يتحقق ما بينهما  
 قول واضمارا نظيمة ادم لفظا اظهارا وان كان الحاصل مذكرا سم بدل على  
 التقدير هو نفس التقدير اى الوصف بالظمية لان الكلام عند قيام القرينة  
 على المسند اليه لو حذف فاسمه الدال على التقدير فيهم من الكلام عند ذكره  
 فيذكره يحصل اظهار التقدير ويحتمل ان يكون اظهار التقدير عندهما اذا كان  
 الخبر دالا على التقدير باشتماله على انصاف المسند اليه بالفضائل فعند  
 قيام القرينة فيهم التقدير للدلول عليه بانساب الخبر الى المسند اليه فيهم  
 من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التقدير **قوله** تحقيقا او تقدير الخ اشارة الى  
 ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم للفظ متان تحقيقا نحو ضرب زيد غلاما **قوله**  
 نحو ضرب غلاما زيد فان زيدا وان كان متأخر اللفظ لكنه متقدم تقدير لان  
 مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقديم المعنى متان احدهما ان يكون قبل  
 الضمير لفظا بضمين المرجح بان يكون جزء مداول لللفظ نحو قولنا اعدوا لزيد  
 للفقى لان الفعل بضمين المصداق وهو جسرته والناس في ان يكون المرجح  
 مفهوما اذا ما من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى ولا تبوءوا  
 لان الكلام مسبق لبيان الميراث فيلزم ان يكون هذا كمرور  
 مندرج الضمير اليه وهو الذي اذ اذ هو بفتح يفتح او قرينة حالية والتقديم لم يكن  
 ان يكون المرجح مؤخر لم يكن هذا وما يقتضيه اعتبار تقدمية اللفظ لك الضمير

على ان التقدير ليس هو نفس التقدير بل هو وصف بالظمية لان الكلام عند قيام القرينة  
 على المسند اليه لو حذف فاسمه الدال على التقدير فيهم من الكلام عند ذكره  
 فيذكره يحصل اظهار التقدير ويحتمل ان يكون اظهار التقدير عندهما اذا كان  
 الخبر دالا على التقدير باشتماله على انصاف المسند اليه بالفضائل فعند  
 قيام القرينة فيهم التقدير للدلول عليه بانساب الخبر الى المسند اليه فيهم  
 من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التقدير **قوله** تحقيقا او تقدير الخ اشارة الى  
 ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم للفظ متان تحقيقا نحو ضرب زيد غلاما **قوله**  
 نحو ضرب غلاما زيد فان زيدا وان كان متأخر اللفظ لكنه متقدم تقدير لان  
 مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقديم المعنى متان احدهما ان يكون قبل  
 الضمير لفظا بضمين المرجح بان يكون جزء مداول لللفظ نحو قولنا اعدوا لزيد  
 للفقى لان الفعل بضمين المصداق وهو جسرته والناس في ان يكون المرجح  
 مفهوما اذا ما من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى ولا تبوءوا  
 لان الكلام مسبق لبيان الميراث فيلزم ان يكون هذا كمرور  
 مندرج الضمير اليه وهو الذي اذ اذ هو بفتح يفتح او قرينة حالية والتقديم لم يكن  
 ان يكون المرجح مؤخر لم يكن هذا وما يقتضيه اعتبار تقدمية اللفظ لك الضمير

باعتبار ان وضعه على ان يبيح التقدم بهذا المرجع متقدماً حكماً بوضع الضمير وذلك  
 الضمير كما اضيف للمرجع من المفعول به اجزا اخرى به رجلا ومنها ضمير الشان والقصة واما  
 اتركب مخالفة الوضع في هذا الضمير فبعضاً انسان المرجع وتكبيته في النفس يذكر  
 شئ مبهم او حتى يشق نفس السامع الى الحق عليه ثم يذكر المرجع قال ابراهيم الحارثي  
 ومعنى التقدم حكماً انك اذا قدمت لا تجعل للضمير متعللاً للمرجع في ذلك  
 ولو نصح به ليحصل للضمير تقدم اليهم ثم ذكر المرجع في التعليل وحكم  
 للتقدم والاول ان يجعل التقدم والحكمي اهم من ذلك حتى يتناول ما يخص  
 ضميري وضربت زيادة من ذهب الجبرين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون  
 هناك شئ يقضه تقدم للمرجع تعقلاً فيحصله فحكم التقدم وفي سورة السنانج  
 اغايض الفاعل والاول بعد الاشارة تخصيص الثاني بالاعمال والاعمال المذكور  
 فانقض ذلك تعقلاً المذكور سابقاً على الاضمار قول لان اصل وضع ضمير على ان  
 لمعين قال الرضي لم يريدوا جعله للمصنف في ما وضع شئ بعينه ان الواضع قصد  
 في وضعه واحداً معيناً والاول يدخل في حد المعرفة غير اعلام اذ الضمير واسم  
 الاشارة والموصول والمعرب باللام والمضاف الى احدها ما يصلح الكل  
 معين قصد الاستعمال بل ارادوا ما وضع ليسعمل في واحد بعينه سواء كان  
 ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او كما في ضميرها فلو قالوا انهم  
 لاستعماله في شئ بعينه لكان اصح والمحقق على ان معناه ما هو المفهوم  
 الظاهر منه والمفهوم لغيره وضعت لكل معين مضافاً ما باعتبار ان لمعنى الواضع

وقد نفي ذلك نفس المذكور فيما في ذلك فربما  
 وضربت زيادة على ما ذكره من تقدم  
 في قوله تعالى في قوله انما  
 في قوله تعالى في قوله انما



شجرة على ذلك قد استرسل القلم من غشي هذا الحاشية الجميلة والعاقل اللطيف المرمية  
 بحاشية الخفافى المتعلقة على غرور الخيط المسمى تحتها بالعلماء القفاذاني في شهر صفر  
 سنة الف وستمائة واثنتين وستين <sup>هجري</sup> والى على صاحبها اصدقه والخير واشكر  
 على راعه فليخ هذا الحاشية الجميلة والبعلم المحمدي في شهر رمضان الذي اقبل فيه القرآن  
 المستطرد في رة واعلموا ايها اللبيب انه قد رسمتها بالحوشي العبدية مثل حاشية الفاضل الذي  
 هذه الحاشية وحاشية الخسنة على الطول وحاشية الفاضل اللاحق عليه وغيرهما من الحاشي  
 وبما هي متعاطف او استفدة من كتب هذا الفن فكانت باسار وجليلة وشيعة جاشي  
 الثمانيين زادها ما استمر وذكر ما في الحاشية الاولى <sup>الاولى</sup> من حاشية الفاضل كاسه في الوفاء اخذته عن  
 شراخي الجبل وانه العبد المسكين محمد معين الدين <sup>الدين</sup> قاجار الله عسيباً بغير  
 آمين يا ابا العباس

۱۰۳  
 و در آن زمان که در آن موضع از آن اصول و معانی  
 و در آن زمان که در آن موضع از آن اصول و معانی  
 و در آن زمان که در آن موضع از آن اصول و معانی  
 و در آن زمان که در آن موضع از آن اصول و معانی

[illegible]







۱۵	هذا القول	هذا القول	يقيد	يفيد	۱۵
۱۶	كل ما فيها	كل ما فيها	يجب	يجب	۱۶
۱۷	وان لا يكون	وان لا يكون	نظير	نظير	۱۷
۱۸	نسبة النسبة	نسبة النسبة	نظير	نظير	۱۸
۱۹	نسبة النسبة	نسبة النسبة	نظير	نظير	۱۹
۲۰	فبينهما	فبينهما	نظير	نظير	۲۰
۲۱	المتكلم	المتكلم	نظير	نظير	۲۱
۲۲	الحاجية والحاجية	الحاجية والحاجية	نظير	نظير	۲۲
۲۳	ومطابقة	ومطابقة	نظير	نظير	۲۳
۲۴	ومطابقة	ومطابقة	نظير	نظير	۲۴
۲۵	ولا يطابق	ولا يطابق	نظير	نظير	۲۵
۲۶	بناء	بناء	نظير	نظير	۲۶
۲۷	بحال	بحال	نظير	نظير	۲۷
۲۸	ثبت	ثبت	نظير	نظير	۲۸
۲۹	للمشهور	للمشهور	نظير	نظير	۲۹
۳۰	للمشهور	للمشهور	نظير	نظير	۳۰
۳۱	اعتقاد	اعتقاد	نظير	نظير	۳۱
۳۲	فما	فما	نظير	نظير	۳۲
۳۳	لا اعتقاد	لا اعتقاد	نظير	نظير	۳۳
۳۴	تجوز	تجوز	نظير	نظير	۳۴
۳۵	ينبغي	ينبغي	نظير	نظير	۳۵
۳۶	المعبر	المعبر	نظير	نظير	۳۶
۳۷	ربما	ربما	نظير	نظير	۳۷
۳۸	اما يكن	اما يكن	نظير	نظير	۳۸

